مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الانتخابات العراقية وتأُثيرها في الاستقرار والتنمية
اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7020
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية

الأستاذ المساعد الدكتور

ستار جبار علاي

sattargabaar@yahoo.com

الملخص :

إن أهم ما يميز الأوضاع في العراق بعد عام٢٠٠٣،هي العملية السياسية التي وضعت أسسها الولايات المتحدة الامريكية لتتمكن من فرض سيطرتها على الشركاء في هذه العملية،ولتتمكن عبر ماسمته التوافق السياسي من فرض شروطها على القرارات التي ستتحكم في مصير العراق مستقبلا.فقد أوجدت الولايات المتحدة عملية سياسية مترهلة بعيدة عن مبادئ الديمقراطية الحقة التي لا تقول بالتوافقات السياسية،بل إن رأي الأقلية يتبع رأي الأكثرية،على ألا يكون رأي الأكثرية مضرا بالمصلحة العامة للبلاد.وكان من نتائجها عدم الوصول إلى مرحلة الوعي الديمقراطي وفكرة الثقافة الوطنية الجامعة،بل لاتزال أفكار معظم الكيانات السياسية أفكارا بسيطة وضيقة،قائمة لخدمة مصالح إما طائفة معينة أو قومية معينة أو دين معين،وغابت الثقافة السياسية الجامعة،بفعل الانقسام الذي بدأ منذ تشكيل مجلس الحكم عام ٢٠٠٤،فضلا عن العوامل الذاتية المرتبطة بضعف المستوى الثقافي،وانعدام الخبرة السياسية للمواطن العراقي،وبرزت الحالة بالخطاب الحزبي والرسمي،عبر التركيز على الانتماءات والولاءات الضيقة وليس الحديث عن الوطنية والانتماء الوطني إلا في الدعايات الانتخابية ووسائل الإعلام الحكومية.

شهد العراق خلال السنوات الماضية ثلاث عمليات انتخاب لاختيار أعضاء السلطة التشريعية التي تنبثق منها الحكومة في إطار النظام البرلماني المطبق بموجب دستور العام٢٠٠٥،وتميزت أول عمليتي انتخاب ببروز مقاطعة انتخابية ومشاركة على أساس عاملي العرق والمذهب،فبرزت نتائج مشوهة في العملية السياسية على أساس نسب جرى تعبئة الشارع للوصول إليها،مما أدى إلى صعود مجموعة قوى طائفية مذهبية بنسبة تصل إلى ٦٥%،وأيضا صعود قوى قومية بنسبة تصل إلى ٢٠%،وصعود قوى علمانية بنسبة تصل إلى ١٥%من إجمالي مقاعد البرلمان.

إما في انتخابات ٧اذار(مارس)٢٠١٠،فقد تنافس ١٢ائتلافا ضمت ٢٩٧كيانا سياسيا مقابل ٣٥ ائتلافا وقرابة ٢٢٣ كيانا سياسيا في انتخابات ١٥ كانون الأول(ديسمبر)٢٠٠٥،ومقاطعة أربع محافظات للانتخابات ،وكانت النسب للفائزين هي٢٨% للتيار العلماني ومثلته القائمة العراقية،وحصل التيار الإسلامي(الشيعي) الأول على ٢٧،٣% ومثله ائتلاف دولة القانون،وحصل التيار الإسلامي(الشيعي) الثاني على ٢١،٥% ومثله المجلس الأعلى الإسلامي ،وحصل التحالف الكردستاني (التحالف القومي)على١٣،٢% ،والقوى الكردية الأخرى مجتمعة على ٤،٣%،وحصل التيار الإسلامي (السني) على١،٨%،ومثله الحزب الاسلامي العراقي ويعود هذا التراجع في جانب منه إلى خروج العديد من قيادات الحزب ودخولها في ائتلافات وكتل أخرى مما اضعف موقف الحزب بشكل كبير.وكانت مقاعد البرلمان قد تم زيادتها بالتعديل رقم ٢٦لعام٢٠٠٩،على قانون الانتخابات رقم١٦ لعام٢٠٠٥،ليكون عددها ٣٢٥عوضا عن ٢٧٥مقعداً في البرلمان السابق(توزع حسب التقسيم الآتي:٣١٠ مقاعد على المحافظات العراقية بواقع مقعد لكل ١٠٠الف نسمة حسب التقسيم الإداري لها،و١٥مقعداً تعويضا وبضمنها مقاعد الأقليات).

المقدمة

تعد الانتخابات عنوانا لتقدم الشعوب ووعيها بحقوقها الدستورية والقانونية،ومؤشراً لقياس مستوى التقدم في البلاد وقاعدة لاقامة مؤسسات الديمقراطية والحكم الجيد،وبناء الشرعية للنظام السياسي،وآلية الوصول الى السلطة وصناعة القرار،والانتخابات هي عصب الديمقراطية ومصدر الاستقرار وترتبط بصورة مباشرة بالتنمية والتطور المجتمعي،فالانتخابات هي افضل نظام يمنح المواطنين الفرصة في اختيار المرشح والحزب السياسي الذي يمثلهم داخل البرلمان ومنح التفويض الشعبي للحكومة التي تدير شؤون البلاد.

بدايةً نقول لا يمكن التكهن بمستقبل العراق،شأنه في ذلك شأن أي دولة أخرى،كما لا يمكن استكشافه بحساب بسيط،إلا أنه يحظى بأهمية بالغة بالنسبة إلى الإنسانية.وقد نحاول التنبؤ غير أننا سوف نخطئ بالتأكيد عندما نصل إلى التفاصيل المهمة وفور تجاوز الأمور والتفاصيل البسيطة.

أن أهم ما يميز الأوضاع في العراق بعد عام٢٠٠٣،هي العملية السياسية التي وضعت أسسها الولايات المتحدة الامريكية لتتمكن من فرض سيطرتها على الشركاء في هذه العملية،ولتتمكن عبر ماسمته التوافق السياسي من فرض شروطها على القرارات التي ستتحكم في مصير العراق مستقبلا.فقد أوجدت الولايات المتحدة عملية سياسية مترهلة بعيدة عن مبادئ الديمقراطية الحقة التي لا تقول بالتوافقات السياسية،بل إن رأي الأقلية يتبع رأي الأكثرية،على إلا يكون رأي الأكثرية مضرا بالمصلحة العامة

للبلاد.وكان من نتائجها عدم الوصول إلى مرحلة الوعي الديمقراطي وفكرة الثقافة الوطنية الجامعة،بل لاتزال أفكار معظم الكيانات السياسية أفكارا بسيطة وضيقة،قائمة لخدمة مصالح إما طائفة معينة أو قومية معينة أو دين معين،وغابت الثقافة السياسية الجامعة،بفعل الانقسام الذي بدأ منذ تشكيل مجلس الحكم عام ٢٠٠٤،فضلا عن العوامل الذاتية المرتبطة بضعف المستوى الثقافي،وانعدام الخبرة السياسية للمواطن العراقي،وبرزت الحالة بالخطاب الحزبي والرسمي،عبر التركيز على الانتماءات والولاءات الضيقة وليس الحديث عن الوطنية والانتماء الوطني إلا في الدعايات الانتخابية ووسائل الإعلام الحكومية.

ولهذا تفترض الدراسة انه وبعد مرور سنوات عديدة على احتلال العراق عام٢٠٠٣،واسقاط النظام السياسي فيه،لاتزال تجربة الانتخابات العراقية تطرح مجموعة من الاسئلة المهمة المتعلقة بالحاضر والمستقبل بالاقتران مع استكمال الانسحاب الامريكي.وبروز جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية الداخلية التي رافقت مرحلة ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها.ويترافق مع ذلك تعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بانواعها المختلفة،الاقليمية والدولية والاممية.وكل ذلك ترك،وما يزال،وسيترك،آثارا في مجمل اوضاع المشهد العراقي الذي يتميز بحالة من عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وانتاج واعادة انتاج الازمات بانواعها المختلفة.

فقد اظهرت ازمة تشكيل الحكومة العراقية بعد اكثر من تسعة اشهر من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ اذار(مارس)٢٠١٠،الكثير من الحقائق عن طبيعة النظام السياسي في العراق،واهم ما ابرزته هذه الازمة هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة في العراق بسبب قيامه على ركائز نظام هجين للمحاصصة الاثنو- طائفية،وعلى اساس تقاسم وظيفي للسلطة والثروة بين افراد طبقة سياسية جديدة،اتاحت لها ظروف الاحتلال الهيمنة على مقاليد الحكم.

في ضوء ماتقدم تبرز أهمية دراسة تجربة الانتخابات العامة التي جرت في العراق وتأثيرها في الاستقرار والتنمية وغيرها مع التركيز في الاشارة الى انتخابات ٧أذار(مارس)٢٠١٠،وما أفرزته من نتائج بين الكتل السياسية المختلفة،وتأثيرها على طبيعة الحكومة وسياستها الداخلية ،وقد تم تناول الموضوع في مبحثين هما:-

المبحث الأول- تجربة الانتخابات العراقية ونتائجها.

المبحث الثاني- تأثير الانتخابات في الاستقرار والتنمية.

المبحث الأول- تجربة الانتخابات العراقية ونتائجها.

أولا- تعريف الانتخاب.

يعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي اليها،وكثيرا ما يطلق على الانتخاب اسم(اقتراع) اي الاقتراع على اسم معين،ويعد الانتخاب حقا عاما للمواطنين وليس لسلطة من السلطات ان تحرم المواطن من ممارسته ما دام مستوفيا شروط السن والعقل واعتبارات الشرف(ليس مجرما محكوما عليه)،فضلا عن شرط الجنسية،وقد يكون الانتخاب عاما مفتوحا أو مقيدا بشروط خاصة كالنصاب المالي أو الكفاءة (في قرون سابقة مثلا)،ويمكن ان يكون الانتخاب مباشرا اي من درجة واحدة أو غير مباشر من درجتين،بمعنى ان الناخب ينتخب مرشحا يقوم بدوره بانتخاب النائب،كما يمكن ان يكون الانتخاب فرديا أو بالقائمة اي بانتخاب عدد من النواب تتضمنهم قائمة واحدة.(١)

وتأريخيا،ظهرت الانتخابات منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. والانتخابات اليوم منتشرة بشكل واسع حول العالم،وحتى في عدد من دول العالم التي ليست ديمقراطية.فالدول غير الديمقراطية ترغب في الظهور بمظهر الديمقراطية،واجراء الانتخابات هي واحدة من اسهل الطرق في اتباع بعض مظاهر الديمقراطية حتى وان كانت الدولة غير ديمقراطية.وهنا نجد ان هدف الانتخابات هو تمكين الشعب في ان يعبر مباشرة باختيار القادة والسياسات،كما انها هدف عالمي في السماح للدولة بحشد شعبها والحصول على دعمهم للدولة من خلال العمل والمشاركة في اجراءات الحكومة.(٢)

فالانتخابات هي وسيلة عملية يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد إليهم اتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة في الدولة،ويأخذ الانتخاب أشكالا مختلفة بحسب شكل النظام السياسي وأسلوب التنظيم الانتخابي المتبع،فهناك انتخابات موحدة في الأنظمة البرلمانية تنتخب بموجبها السلطتان التشريعية والتنفيذية معا.إما في النظام الرئاسي فان انتخابات السلطة التشريعية تختلف عن انتخابات السلطة التنفيذية،وفي أسلوب التنظيم الانتخابي يمكن إن نميز بين انتخاب الدوائر والانتخاب الشامل،وان نفرق بين الانتخابات القومية والانتخابات المحلية.(٣)

وتشكل الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية،وبقدر ماتعد الأسلوب الأفضل والأسلم في صنع القرارات السياسية والمصيرية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع فان اختيار نظامها الانتخابي يمثل واحداً من أصعب القرارات التي ينبغي الاتفاق عليها كخطوة أولى في بناء المؤسسة الديمقراطية اعتمادا على ظروف البلاد السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية.فالانتخابات في محصلتها النهائية ترجمة واقعية للأصوات إلى مقاعد، على وفق صيغ حسابية يتم إقرارها في النظام الانتخابي،وتعبر عن إرادة الصراع السياسي بشكله السلمي والشرعي.

ثانيا– تجربة الانتخابات العراقية.

بدأت الحملة العسكرية الامريكية لاحتلال العراق في يوم ٢٠اذار(مارس)٢٠٠٣وبحلول يوم ٩ نيسان(ابريل)،كان الجزء الاكبر من بغداد تحت سيطرة الجيش الامريكي، وانشأت قوات التحالف مكتب إعادة البناء والمساعدة الانسانية تحت اشراف الجنرال المتقاعد جاي جارنر،وقد بدأ المكتب عملياته في العراق في نيسان(ابريل)،وكلف باحلال القانون والنظام في اسرع وقت ممكن.واعلن الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش من على ظهر حاملة الطائرات الامريكية ابراهام لنكولن انتهاء العمليات القتالية الرئيسة وذلك يوم ١ايار(مايو)٢٠٠٣.الا ان مكتب إعادة البناء والمساعدة الانسانية سرعان ما تم حله في منتصف ايار(مايو)،وحل السفير بول بريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة محل المكتب ووصل الى بغداد في ١٢ ايار(مايو)،وفي ١٣ تموز(يوليو)شكل مجلس الحكم الانتقالي.(٤)

في ١٣ تموز(يوليو)اجتمع مجلس الحكم الانتقالي وتألف من ٢٥ شخصية عراقية،وصدرت ايضا اللائحة التنظيمية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة بالرقم ٦ في التاريخ نفسه،والتي اقرت سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم كجهة رئيسة للادارة العراقية المؤقتة الى حين تشكيل حكومة عراقية معترف بها دوليا ممثلة للشعب العراقي على وفق ما نصت عليه الفقرة ٩ من القرار الاممي ١٤٨٣ في ٢٢ ايار(مايو)٢٠٠٣. (٥)

وكانت اتفاقية نقل السلطة التي وقعت بين مجلس الحكم الانتقالي ممثلا برئيسه الدوري وقتئذ جلال الطالباني وسلطة التحالف المؤقتة ممثلة بالحاكم المدني بول بريمر ونائبه البريطاني ديفيد رتشموند،بتاريخ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣، هي الاهم في هذا الاطار وتضمنت الاتفاقية خمسة بنود هي:

١. وضع قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالتشاور الوثيق مع سلطة التحالف المؤقتة.
٢. الاتفاقية الامنية لصياغة وضع قوات التحالف القانوني في العراق،موفّرة حرية كبيرة في العمل لتأمين سلامة الشعب العراقي وأمنه،في موعد اقصاه نهاية شهر اذار(مارس)٢٠٠٤.
٣. اختيار اعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية.
٤. إعادة السلطة الى العراقيين.
٥. عملية تبني الدستور الدائم.

ويمكن وصف هذه الاتفاقية بأنها تمثل الجدول الزمني لعملية تسليم السلطة في العراق،الا انها خلت من الاشارة الى مشاركة الامم المتحدة في العملية واكتفت بالاشارة الى ان عملية تأليف الحكومة الانتقالية ستكون وفق عملية تشاور واسعة النطاق مع شرائح المجتمع العراقي،يقوم بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة مع امكانية التشاور مع الامم المتحدة.(٦)

شكلت قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة قاعدة الاطار القانوني للانتخابات في العراق بعد عام ٢٠٠٣،وتضمنت نظام التمثيل والقواعد التي تحكم الاحزاب السياسية،وتأسيس هيئة مستقلة للانتخابات،وكانت ابرز الاسس التي ارتكزت عليها الانتخابات العراقية هي :(٧)

اولا- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية(*)،والذي نص على وجوب تنظيم الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية وبيان الحقوق الاساسية. وكان قد حددها بما لا يتجاوز ٣١كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥. وتشكيل جمعية وطنية منتخبة تتولى صياغة دستور دائم،وتولي حكومة عراقية منتخبة على وفق الدستور في ٣١كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥. وكانت مهمة الجمعية الوطنية هي:

١- تدوين الدستور العراقي الدائم.الى جانب وضع قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية اجراء الانتخابات في العراق مستقبلا.

٢- تشكيل الحكومة الانتقالية والتي يراد لها ادارة البلاد في المرحلة الانتقالية أي لمدة عام واحد،كما وتحدد الجمعية تركيبة الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية.

٣- المصادقة على ميزانية الدولة العامة والاشراف على الاموال والدخل الوطني والواردات العامة والانفاق العام وتوزيع الثروة بين ابناء العراق.(٨)

ثانيا- قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٢ في ٣١ايار(مايو)٢٠٠٤،والذي نص على تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،وهي هيئة مستقلة بأدارة ذاتية،وغير حزبية،تكون مسؤولة عن تنظيم وتنفيذ الانتخابات المقررة كافة.(الا ان الفقرة عاشرا من قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧،نصت على(يراعى في تشكيل المفوضية العليا للانتخابات بما يحقق التوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي وفقا للانظمة والتعليمات) وهي اشارة تتجاوز مسألة المؤهلات المطلوبة للعضوية باضافة الجانب الطائفي الى العضوية.) وانيطت ادارة المفوضية الى مجلس المفوضين المؤلف من ٩ اعضاء،٧ منهم من العراقيين يحق لهم التصويت في المجلس، فضلاً عن المدير العام للمفوضية ومندوب دولي لا يحق لهم الاشتراك في التصويت.(٩)

ثالثا– قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٦ في ١٥ حزيران(يونيو)٢٠٠٤،والذي تضمن قانون الانتخابات المؤقت،ونظام التمثيل النيابي،وشروط الاهلية للتصويت في الانتخابات.

رابعا– قانون الحكومة المؤقتة حول تحديد نظام التمثيل في انتخابات مجالس المحافظات،والذي تضمن تعديلا لقانون انتخابات برلمان كردستان بما يجعله متوافقا مع بقية مكونات الاطار القانوني،فيما يتعلق بالتمثيل،وشروط الترشيح والتصويت في الانتخابات.

خامسا– قرار سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٩٧ في ١٥ حزيران(يونيو)٢٠٠٤،والذي تضمن قانون الاحزاب الانتقالي.

سادسا– قانون الانتخابات الذي اقرته الجمعية الوطنية الانتقالية في ١٢ ايلول(سبتمبر)٢٠٠٥،لتنظيم الانتخابات العامة في ١٥ كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٥،وقد حدد القانون نظام التمثيل،وشروط التصويت والترشح،والقيود على الحملة الانتخابية للبرلمان الجديد.كما اعاد القانون التأكيد على دور المفوضية،مما اعطاها سلطة وضع القواعد واصدار التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ قانون الانتخابات.وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة اخذت حكومة الدكتور اياد علاوي ادارة شؤون الدولة ومنها التحضير لاجراء الانتخابات العامة.

١– الانتخابات العراقية الاولى كانون الثاني(يناير)٢٠٠٥.

شهد العراق خلال السنوات الماضية ثلاث عمليات انتخاب لاختيار أعضاء السلطة التشريعية التي تنبثق منها الحكومة في إطار النظام البرلماني المطبق بموجب دستور العام٢٠٠٥،وتميزت أول عمليتي انتخاب ببروز مقاطعة انتخابية ومشاركة على أساس عاملي العرق والمذهب،فبرزت نتائج مشوهة في العملية السياسية على أساس نسب جرى تعبئة الشارع للوصول إليها،مما أدى إلى صعود مجموعة قوى طائفية مذهبية بنسبة تصل إلى ٦٥%،وأيضا صعود قوى قومية بنسبة تصل إلى ٢٠%،وصعود قوى علمانية بنسبة تصل إلى ١٥%من إجمالي مقاعد البرلمان.(١٠)

فالانتخابات التي أجريت في٣٠كانون الثاني(يناير)٢٠٠٥،كشفت بدائية التفكير السياسي لدى العراقيين.فالتحالفات بين القوى السياسية كانت هشة،وحكمها مبدأ واحد،هو:الصعود وتأكيد الوجود الطائفي أو العرقي أو الديني فقط،والعدد الضخم من الحضور (١١١تنظيما سياسيا وائتلافا مشاركا في الترشيح والتنافس على مقاعد البرلمان) آنذاك أفاد وجود انقسام حاد بين العراقيين،ثم قابله وجود إحجام عن المشاركة في الانتخابات على أساس طائفي بنسبة ٤١%من إجمالي من يحق لهم التصويت .(١١)

وقد عد كل فرد مرشح أو تكتل بالقائمة كيان والقائمة اذا تشكلت فيجب ان تتضمن على الاقل ١٢ مرشحا كحد ادنى،أو ٢٧٥ كحد اقصى،والتصويت يتم بحسب اسلوب القائمة المغلقة وليس هناك مجال لتغيير تركيب الاسماء أو مسحها من قبل الناخبين، ومن ثم يتم اختيار القائمة من دون ان يعرف الناخبون اسماء المرشحين وانما يتم التعرف الى القائمة من خلال الرمز الذي تعرف به القائمة ويتوجب الحصول على تواقيع ٥٠٠ مواطن لدعم القائمة.(١٢)

واظهرت عملية التصويت وجود اتجاهات واضحة لاجدال بشأنها،كان اهمها الارتفاع الكبير في نسبة المشاركة في المناطق ذات الاكثرية الكردية والشيعية،والتي بلغت٨٠% في المناطق الشيعية،و٩٠% في المناطق الكردية وهي الاعلى. وفي المقابل،كان مدى الانخفاض في نسبة المشاركة في المناطق ذات الاكثرية السنية واضحا، اذ لم تتعد تلك النسبة ١٠% في الموصل،وربما كان معظمهم من الاكراد،والحال كذلك في تكريت وبعقوبة والرمادي والفلوجة،وحتى بعض مناطق بغداد.واصبحت الطائفية التي تتسم بها الحياة السياسية العراقية مقننة من خلال نتائج الانتخابات.فقد ادلى الناخبون بأصواتهم اما بوصفهم شيعة أو اكراد فيما امتنع السنة عن التصويت.وكانت النتيجة هيمنة واضحة للاحزاب المدعومة من المرجعية الدينية الشيعية والاحزاب السياسية الكردية على السلطتين التشريعية والتنفيذية.(١٣)

فقد برز دور المرجعية الدينية في الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣،وفي ظل التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق،برز دور آية الله السيد علي السيستاني كلاعب حقيقي في ضبط ايقاع الاحداث السياسية المهمة والتي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية،وكذلك الاحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية.(١٤) ولعبت المرجعية الدينية دورا بارزا واحيانا حاسما في العملية السياسية العراقية،وكان للمرجعية العليا في النجف الاشرف والممثلة بالمرجع الاعلى السيد السيستاني دور محوري ومهم جدا في التطورات السياسية. وقد صنف دوره في الجانب الايجابي،اذ كانت الفتاوى الصادرة عنه تدعو الى الاحتكام للقانون،وعدم الثأر،وتأييد الانتخابات والدستور والاحتكام الى سلطته.(١٥)

واذا كانت المرجعية الدينية الشيعية قد دعمت باستمرار اجراء الانتخابات،الا ان قوى اسلامية اخرى لم تكن كذلك فقد جنح التيار الصدري الى العمل المسلح ضد الوجود الاجنبي في العراق،وكانت مواجهات عام ٢٠٠٤ مع القوات الامريكية في بغداد والنجف والكوفة هي الابرز في هذا الصدد.كما برزت هيئة علماء المسلمين التي مثلت مرجعية دينية وسياسية للعراقيين السُنة أو لنسبة كبيرة منهم والتي أوضحت في بيانها المرقم ١٤ في كانون الثاني(يناير)٢٠٠٤،أنها مع خيار الانتخابات،لكنها لا تعول

عليها كثيرا لعدم توافر شروطها الموضوعية،فالهيئة لم تعول على الانتخابات كثيرا،ولا على غيرها من المشاريع المطروحة لنقل السلطة مادام الاحتلال موجودا،وما دام الشعب مسلوب الارادة.ولهذا اصدرت الهيئة البيان رقم ٨٦ في ٢شباط(فبراير)٢٠٠٥،الذي اكدت فيه ان الانتخابات ناقصة الشرعية،وانها لاتخدم سوى مصالح الاحتلال الامريكي،وحذرت في بيانها من منح الامم المتحدة،والمجتمع الدولي الشرعية لهذه الانتخابات مؤكدة ان منح الشرعية سيفتح بابا من الشر،ستكون الامم المتحدة،والمجتمع الدولي في مقدمة منّ يتحمل نتائجه.(١٦)

وجاءت نتيجة الانتخابات بحصول الائتلاف العراقي الموحد على ١٤٠ مقعدا،وقائمة التحالف الكردستاني على ٧٥ مقعدا،والقائمة العراقية على ٤٠ مقعدا،وقائمة عراقيون على ٥ مقاعد،وبقية الاحزاب الصغيرة حصلت على ما بين مقعد واحد الى ثلاثة مقاعد،وهي الجبهة التركمانية ٣ مقاعد والكوادر والنخب الوطنية المستقلة ٣ مقاعد،واتحاد الشعب(شيوعية)٢ مقعد،والجماعة الاسلامية في كردستان ٢ مقعد،ومنظمة العمل الاسلامي(شيعية) ٢ مقعد،والائتلاف الوطني الديمقراطي مقعد واحد، وقائمة الرافدين الوطنية(آشورية)مقعد واحد،وكتلة المصالحة والتحرير مقعد واحد.(١٧)

وفي اعقاب ذلك برزت الدعوات الى توحيد صفوف القوى السنية من اجل اتخاذ موقف موحد وتكوين مرجعية سنية تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل السنة في العملية السياسية للمرحلة المقبلة،بعد مقاطعتهم في المدة الماضية،ما ادى الى تهميش دورهم وحضورهم السياسي في التشكيلات السياسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد.ويؤكد هذه الرؤية رئيس ديوان الوقف السني آنذاك عدنان الدليمي بقوله: ان(نتائج الانتخابات الماضية احدثت انقلابا كبيرا في التفكير السياسي عند جماهير أهل السنة.ونرى ان الواجب يدعونا الى المشاركة في العملية السياسية حفاظا على هوية العراق ووحدته وسيادته واستقلاله.)(١٨)وعلى الرغم من مشاركة الحزب الاسلامي العراقي في الحكومة الاولى التي شكلها مجلس الحكم الانتقالي، الا انه امتنع عن المشاركة في انتخابات ٣١كانون الثاني(يناير)٢٠٠٥،بسبب ضغوط الوسط السُني آنذاك، لكنه دعم التصويت لصالح مسودة الدستور في ١٥تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٥، بعد تضمينه مادة تدعو الى المراجعة الدستورية. .(١٩)

٢- الانتخابات العراقية الثانية كانون الاول (ديسمبر)٢٠٠٥.

في انتخابات ١٥ كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٥،صوت العراقيون هذه المرة على قوائم بعينها،ليتم توزيع ٢٣٠ مقعدا بالتناسب على محافظات العراق الثماني عشرة،كما خصص ٤٥ مقعدا تعويضيا يتم توزيعها على الاحزاب على وفق ادائها في الانتخابات.وقد تم تصميم النظام بحيث يمنح اصوات السنة

وزنا اكبر،على امل ان يؤدي ذلك الى زيادة تمثيلهم في مجلس النواب،حتى وان ظلت نسبة الاصوات التي يحصلون عليها منخفضة.وشارك في الانتخابات ٣٥ ائتلافا وقرابة ٢٢٣ كيانا سياسيا.

كان التنافس في الانتخابات بين ٧٦٥٥ مرشحا للفوز بـ ٢٧٥ مقعدا هي اجمالي مقاعد مجلس النواب،وزع منها ٢٣٠ مقعدا على ١٨ دائرة انتخابية هي عدد المحافظات العراقية،اكبرها العاصمة بغداد (٥٩ مقعدا)، ونينوى(١٩)،والبصرة(١٦)،واربيل(١٣)،وذي قار(١٢)، وبابل(١١)، وديالى(١٠)، والانبار(٩)، وكركوك(٩)، والقادسية(٨)،وصلاح الدين(٨)، والنجف(٨)، وواسط(٨)، ودهوك(٧)، وميسان(٧)، وكربلا(٦)، والمثنى(٥)، اما المقاعد الـ ٤٥ الباقية فتسمى مقاعد وطنية وهي مخصصة للاحزاب التي لاتفوز بأي مقاعد على مستوى المحافظات انما تحصل على اصوات كافية على المستوى الوطني.(٢٠)

جاءت نتيجة الانتخابات على غرار سابقتها،فقد هيمن الائتلاف العراقي الموحد على الجمعية الوطنية، وحصل على ١٢٨ مقعدا،بينما جاءت القائمة الكردية ثانية وحصل ممثلوها على ٥٣ مقعدا. وتمكنت جبهة التوافق العراقية من نيل المرتبة الثالثة، اذ حصل ممثلوها على ٤٤ مقعدا.وبحصول الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك على ١١ مقعداً، اصبح العرب السنة يتمتعون بمستوى تمثيلي لا يمكن الاستهانة به لا من الاكراد ولا من الشيعة،وتعقدت اكثر مسألة تشكيل الحكومة. وحصلت القائمة العراقية الوطنية على ٢٥ مقعداً، والاتحاد الاسلامي الكردستاني على ٥ مقاعد، والرساليون ٢ مقعد،و كتلة المصالحة والتحرير ٣ مقاعد، والجبهة التركمانية مقعد واحد وقائمة الرافدين الوطنية (آشورية) مقعد واحد، وقائمة مثال الالوسي للامة العراقية مقعد واحد، والحركة اليزيدية من اجل الاصلاح والتقدم مقعد واحد.(٢١)

ولا تكاد انتخابات ١٥ كانون الأول(ديسمبر)٢٠٠٥،تختلف عن نظيرتها السابقة من حيث الاحتكام إلى النزعة الطائفية أو العرقية أو الانتماء العشائري في الترشيح والتصويت،فقد شحن الإنسان العراقي عاطفيا بدعاوى الآخر المتمايز-العدو،فأصبح لا يفكر بالبرامج السياسية بقدر تفكيره في تحصين ذاته ضمن ولاءاته الأولية،فانتهت النتيجة- وفي ظل مجتمع تعددي،ودستور لايتيح تشكيل حكومة دون الحصول على موافقة ثلثي أصوات مجلس النواب(البرلمان) وفقا للمادة ١٣٤ ثانيا،الفقرة(ا) من الدستور- إلى إعادة طرح مسألة التوافق في التشكيلة الحكومية وتوزيع السلطات.(٢٢)

كانت هذه الانتخابات بداية لتشكيل برلمان يمثل الاطياف الدينية والمذهبية والقومية والشرائح السياسية والاجتماعية للشعب العراقي كافة،ومن ثم تشكيل حكومة ائتلافية تضم الاغلبية والاقلية

معا،بهدف ان تعمل كحكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة البدء في عملية بناء البلاد.كما ان الانتخابات تميزت بتبلور خريطة جديدة من التحالفات السياسية ،فقد دخل التيار الصدري في صفوف الائتلاف العراقي الموحد وخرج منه عدد من ابرز الرموز الشيعية مثل نائب رئيس الوزراء احمد الجلبي،ووزير النفط ابراهيم بحر العلوم،وعلي الدباغ،وليث كبة،وقرارهم المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة.فضلا عن تزايد عدد القوائم الشيعية التي رشحت على اساس قبلي أو سياسي،والتي فضل رموزها خوض الانتخابات بعيدا عن الائتلاف العراقي الموحد،بمعنى اخر كان هناك انقسام افقي للصوت الشيعي بين تيار الاحزاب الدينية وبين الشخصيات المدنية،الاكثر انفتاحا والتي توصف بالليبرالية،ومما ساعد على هذا الانقسام هو موقف المرجع الاعلى السيد علي السيستاني الذي نأى بنفسه هذه المرة عن تأييد قائمة شيعية بعينها،وفضل الوقوف على مسافة متساوية من جميع القوائم الشيعية المتنافسة.

فيما جاءت مشاركة جبهة التوافق في الانتخابات لتمثل خطوة نوعية في قرار العرب السنة المشاركة في العملية السياسية،وعلى الرغم من ان القوائم الرئيسة الثلاث لا تمثل كل التنوع الموجود داخل الطيف السني،الا انها وفرت الفرصة للسنة العرب للتعبير عن صوتهم في العملية السياسية،في الوقت الذي استمرت فيه المقاومة المسلحة في بعض المناطق،لحين التوصل الى صيغ متفق عليها لتحديد دورهم المستقبلي وحصتهم في السلطة والثروة.كما ان وجود كتلة سنية منتخبة ومدعومة من قبل ناخبيها يشكل مرجعية سياسية للسنة العرب،مما يساعد على اضعاف موقف المتشددين الذين يدعون الى استمرار المقاومة المسلحة،وبما يساعد على تبني مواقف اكثر عقلانية بأمكانها ان تحقق مكاسب لهم قد تكون اكثر جدوى من المقاومة المسلحة.(٢٣)

الا ان ماتقدم لا ينفي بعض السلبيات والاخطاء التي شابتها،ومنها عدم دقة المعلومات حول عدد السكان ونسب المكونات العراقية، فضلاً عن وجود سلبيات في الحياة السياسية من الناحية الأمنية،ما افرز مجلسا نيابيا لا يمثل الحد الحقيقي لمحافظات العراق بشكل دقيق وصحيح،فقد تم احتساب سكان محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين وديالى وبابل،من دون مراعاة الاعداد الحقيقية لسكانها.فبموجب قانون ادارة الدولة يكون لكل مئة الف نسمة مقعد واحد من مقاعد مجلس النواب ليصبح عددها ٢٧٥ مقعدا،الا ان قانون الانتخابات المرقم ١٦ لعام ٢٠٠٥،وفي المادة ١٥ منه اشارت الى ان مجلس النواب يتكون من ٢٧٥ مقعدا، ٢٣٠ منها توزع على الدوائر الانتخابية و٤٥ مقعدا تعويضيا،وان المقاعد توزع بشكل يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة،وليس على اساس عدد السكان،فلم يكن هناك

تمثيل حقيقي للمكونات العراقية،ما اسفر عن شيوع حالات من التهميش والاقصاء لبعض المكونات العراقية.(٢٤)

وبعد مفاوضات مطولة بين الاحزاب الشيعية،اشتركت فيها المرجعية الدينية والسيد السيستاني،اختير نائب زعيم حزب الدعوة نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء وذلك في ٢٢ نيسان(ابريل)٢٠٠٦،وتمت الموافقة على التشكيلة الحكومية في ٨ حزيران(يونيو)،وكانت الحكومة الاهم في تاريخ العراق في ضوء التحديات والمخاطر التي كانت تواجه العراق يومها.(٢٥)

٣- الانتخابات العراقية الثالثة أذار(مارس)٢٠١٠.

أما في انتخابات ٧اذار(مارس)٢٠١٠،فقد تنافس ١٢ائتلافا ضمت ٢٩٧كيانا سياسيا مقابل ٣٥ ائتلافا وقرابة ٢٢٣ كيانا سياسيا في انتخابات ١٥ كانون الأول(ديسمبر)٢٠٠٥،ومقاطعة أربع محافظات للانتخابات ،وكانت النسب للفائزين هي٢٨% للتيار العلماني ومثلته القائمة العراقية،وحصل التيار الإسلامي(الشيعي) الأول على ٢٧،٣% ومثله ائتلاف دولة القانون،وحصل التيار الإسلامي (الشيعي) الثاني على ٢١،٥% ومثله المجلس الأعلى الإسلامي، وحصل التحالف الكردستاني (التحالف القومي) على٢،١٣% ، والقوى الكردية الأخرى مجتمعة على ٤،٣%،وحصل التيار الإسلامي (السني) على٨،١%،ومثله الحزب الاسلامي العراقي ويعود هذا التراجع في جانب منه إلى خروج العديد من قيادات الحزب ودخولها في ائتلافات وكتل أخرى مما اضعف موقف الحزب بشكل كبير.وكانت مقاعد البرلمان قد تم زيادتها بالتعديل رقم ٢٦ لعام٢٠٠٩،على قانون الانتخابات رقم١٦ لعام٢٠٠٥،ليكون عددها ٣٢٥عوضا عن ٢٧٥مقعداً في البرلمان السابق(توزع حسب التقسيم الآتي:٣١٠ مقعد على المحافظات العراقية بواقع مقعد لكل ١٠٠الف نسمة حسب التقسيم الإداري لها،و١٥مقعداً تعويضا وبضمنها مقاعد الأقليات).(٢٦)

لقد تميزت الانتخابات الثالثة ٢٠١٠،باجواء تنافسية حادة بين القوى والتيارات السياسية،فكان الانقسام الديني(المذهبي)والقومي،واضحا الا انه أقل مما كان عليه في الانتخابات الاولى والثانية،وكان لهما أثر في الخطابات والطروحات السياسية،فيما كان التنافر والتنافس الشخصي بين الساسة أكثر تجسيداً،وخاصة بين شخصيتي الدكتور إياد علاوي،ونوري المالكي.(٢٧)وتعكس نتيجة الانتخابات مؤشرات ودلائل مهمة في المشهد السياسي العراقي وأهمها:- (٢٨)

١- الدور الواضح لقرارات هيئة المساءلة والعدالة في هذه الانتخابات تحديداً.فقد حظرت مشاركة العديد من الكتل والشخصيات ذات التوجهات القومية والليبرالية من جانب هيئة المساءلة

والعدالة التي يرأسها احمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني احد أطراف الائتلاف الوطني العراقي، ففي ٧كانون الثاني(يناير)٢٠١٠،اصدرت الهيئة مراسيم ترمي الى منع قوائم ٥١١ مرشحا و١٤ حزبا من المشاركة في الانتخابات. وهذا القرارات شملت أكثر من ٦٠٠شخصية،كان النصيب الأكبر منها للقائمة العراقية،إذ حظر مشاركة الجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك،إلى جانب جبهة كركوك العراقية بزعامة احمد حميد العبيدي،والكتلة العربية الوطنية المستقلة بزعامة خضر الحمداني،وقائمة جواد البولاني،إلا إن بعض مرشحي تلك الكتل حاولوا دخول الانتخابات كمستقلين أو تحت عناوين أخرى.

٢- التنافس الشخصي الواضح بين زعيمي الائتلافين الانتخابيين الاكبر في البلاد وهما،ائتلاف العراقية بزعامة الدكتور اياد علاوي،الذي حصل على ٢،٨٥١،٨٢٣ صوتا و٩١ مقعدا في البرلمان.و ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الذي حل في المرتبة الثانية ٢،٧٩٧،٦٢٤ صوتا و٨٩ مقعدا.(٢٩)

٣- تراجع نسبة المشاركة وتزايد اهمية الكوتا،فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٢،٤% وهي اقل من النسبة السابقة لانتخابات كانون الاول(ديسمبر) ٢٠٠٥،والتي كانت ٧٦% وهي نسبة مبالغ فيها في ضوء حالة المقاطعة التي شهدتها،فيما كانت اعلى نسبة مشاركة في المحافظات في دهوك وبلغت ٨٠% فيما كانت اقل نسبة في ميسان وهي ٥٠%،وبلغت حصيلة تصويت الخارج ٢٧٥ الف صوت من اصل مليون ونصف المليون تقريبا.(٣٠)وتزايدت اهمية الكوتا فقد بلغ عدد الرجال الذين حصلوا على مقاعد انتخابية بأصواتهم بدون الكوتا(ويقصد به حصول الفائز على اعلى الاصوات في قائمته وفي دوائره،سواء وصل أم لم يصل الى القاسم المشترك(العتبة))،٦٢عضواً،اي نسبة ١٩%،فيما بلغ عدد النساء المرشحات ١٨١٥ مرشحة،وحصلن على ٨٢ مقعدا نيابيا،اي تحققت النسبة المقررة وهي ٢٥% وكان منهن ٦١ نائبة فزن على اساس الكوتا،و٢١ منهن بدون كوتا،اي بنسبة ٦% من النائبات(وتوزعت المقاعد على ١٢ مقعداً لتيار الاحرار(الصدريين) و٦ مقاعد لائتلاف دولة القانون،و٢ مقعدين للقائمة العراقية،ومقعد واحد للتحالف الكردستاني).وهذا يعني ان عدد الفائزين والفائزات بدون كوتا يشكلون ٧٤ نائبا ونائبة،اي بنسبة ٢٢%،والباقي ٢٥١ من النواب كان وصولهم الى البرلمان بالكوتا،اي بنسبة ٧٧% من الاجمالي .(٣١)

٤- تعدد الائتلافات السياسية وقد عكست هذه الائتلافات عمليات التفتيت وإعادة الاندماج التي حدثت للبيئة السياسية العراقية قبل الانتخابات،ومحاولة هذه الائتلافات البعد عن السمات الطائفية،وتقديم نفسها بوصفها عابرة للطوائف والعرقيات،ونجح بعضها في تجسيد تلك السمة بشكل كبير مثل ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية وائتلاف وحدة العراق.بالمقابل،حافظت تكتلات اخرى على سماتها،مثل:الائتلاف الوطني العراقي،الذي يتزعمه المجلس الأعلى الإسلامي بقيادة عمار الحكيم هذا فيما لم تزل تكتلات أخرى أسيرة الطابع الجهوي- المذهبي،مثل قائمة التحالف الكردستاني والتي تضم ١٣ كيانا سياسيا بزعامة الحزبين الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني،والاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني،وهي مجموعة من قوى ذات توجهات قومية كردية،وتركمانية،وإسلامية،وشيوعية متعددة،إلا إن هذا التكتل تعرض لمنافسة قوية من اطراف جديدة على الساحة الكردية،أبرزها حركة التغيير بزعامة نوشروان مصطفى،التي انشقت عن حزب الاتحاد الوطني،وحصلت على ٢٠% من مقاعد الإقليم في انتخابات مجالس المحافظات،والجماعة الإسلامية بزعامة علي بابير.

٥- دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،وهنا يمكن تسجيل نقاط عدة مهمة ابرزها:(٣٢)

أ. كان الاقتراع بالقائمة المفتوحة،الا ان المفوضية لم تقدم ورقة الناخب بالصورة التي تجعلها مفتوحة تمكن الناخب من الاختيار،اذ جاءت ورقة الاقتراع بضرورة اختيار الكيان قبل الشخص،وتعد الورقة ساقطة اذا لم يتم اختيار رقم الكيان.كما انها لم تورد اسماء المرشحين واكتفت بالتسلسل فقط،وفي بغداد على سبيل المثال كان هناك اكثر من ٨٠٠ مرشح.

ب. تحديد المفوضية لما يقرب من ١٩ مليون ممن يحق لهم الاقتراع،مما يعني الالتزام بتوفير العدد نفسه من اوراق الاقتراع،الا ان رئيس المفوضية فرج الحيدري اعلن انه تمت طباعة ٧ ملايين ورقة اقتراع اضافية،اي نسبة ٢٦،٩٣% زيادة وما تحتاج اليه من محطات ومراكز اقتراع،دون تحديد كيفية توزيعها.وهنا لابد من التذكير بأن الاسس الديمقراطية لا تسمح مطلقا بطبع أية ورقة اقتراع تزيد عن الحاجة،وان تم فيكون ذلك باشراف جهات محايدة مطلقا ومشرفة عليها،تقوم باتلاف غير المستخدم والتالف،وعده وحصره،قبل عملية فرز الاصوات،كي لا تستغل في التزوير.

ج. التفاوت الواضح في تقديرات مسؤولي المفوضية لاعداد ناخبي التصويت الخاص، وتأكيد رئيس المفوضية فرج الحيدري ومديرة الدائرة التنفيذية حمدية الحسيني بان هناك ٦٣٠ الفا سيشاركون من قوات الجيش، والشرطة، وحماية المنشآت والسجون والعاملين في وزارة الصحة،الا ان النسب والاعداد التي اعلنتها مديريات المفوضية في كل محافظة لا تنطبق مطلقا مع الكم المعلن وهو ٦٣٠ الف ناخب خاص.فضلا عن ان هناك اعدادا تم تقديرها بـ٤٤ الفا غير مدرجة اسماؤهم في السجلات.

د. عدم التزام المفوضية بآلياتها التي روجت لها،المتضمنة فتح الصناديق وعدها في المحطة الانتخابية، واعلانها بوجود ممثلي الكيانات والمراقبين المحايدين، ومن ثم اشعار المركز الانتخابي والمديرية ورئاسة المفوضية بالنتائج،بل عمدت الى نقل صناديق الاقتراع الى المراكز،ومن ثم الى مقر المفوضية في بغداد،من اجل اعادة العد.وهذا ما سبب صعوبة في تصديق النتائج،كما ان سماحها لكل من حيدر العبادي (مرشح دولة القانون)، واحمد الجلبي، وبهاء الاعرجي (الائتلاف الوطني)، بزيارة مقر المفوضية والتجوال في اروقتها، اثار حفيظة القوائم الاخرى.

هـ. تصويت منّ يحملون اكثر من جنسية في امريكا والدول الاوربية،وعدم اتخاذ المفوضية قرار بابعادهم،وصوتوا لحملهم وثيقة عراقية،على الرغم من انهم اسقطوها.وهذا المبدأ ينطبق ايضا على منّ دخل العملية الانتخابية مرشحا،وهو يحمل جنسية اخرى، وهو الامر الذي لا تسمح به الدول التي منحت الجنسية الجديدة، اذ يجب استخدام الناخب للجنسية الاصلية حين الاستحقاق.وكذلك الامر مع اعتراف المفوضية بنزاهة الانتخابات بنسبة٧٠%، مما يثير التساؤل حول الباقي أكان تزويرا ام اختراقا أم ماذا؟

و. تأخر إعلان نتائج الانتخابات ودور المفوضية في ذلك،فقدساهمت عملية الإعلان المتقطع عن النتائج الجزئية في كل مدينة في إحداث بلبلة واضطراب المشهد الانتخابي المحتقن، وظهرت النخب العراقية بموقف غير مسؤول، فالائتلاف الذي يتقدم يشيد بنتائج ونزاهة الانتخابات.وحينما تظهر نتائج أخرى مناقضة، يتهم المفوضية بالتزوير والاختراق من جانب كتل سياسية منافسة.

٦- دور نتائج الانتخابات في احداث تغيير واضح في القوائم الفائزة فالكثير من الشخصيات التي تم فرضها في القائمة المغلقة لم تحصل الا على بضع عشرات من الاصوات، على الرغم من

فوز قائمتها، الى جانب خروج ٢١٣ نائبا كانوا موجودين في البرلمان السابق، وفوز ٦٢ نائبا فقط من التشكيلة البرلمانية السابقة، وصعود ٢٦٣ نائبا جديدا.(٣٣)

٧- التعقيد الواضح الذي ميز الوضع العراقي بعد إعلان نتائج الانتخابات العامة،فقد حمل المشهد الانتخابي العراقي مفارقة ذات دلالة،بين ناخب لديه الرغبة في التغيير،طموحا في مستقبل أفضل، ونخبة سياسية غير قادرة على صنع ذلك التغيير المأمول،فالقوى السياسية التي خاضت الانتخابات بتحالفاتها الجديدة وانشقاقاتها،تحت وعود التغيير، هي نفسها التي وصلت إلى السلطة عام٢٠٠٥، على أسس طائفية، وساهمت ممارساتها، طوال السنوات اللاحقة،في إيجاد حالة عامة من التأزم التي يعانيها المواطن والدولة في آن واحد .

٨- اظهرت الانتخابات الانقسام الحاصل في توجه الناخبين العراقيين،فبعد ان كانت الصفة الاسلامية والقومية الكردية تسيطر على البرلمان بواقع ٦٦،٥% للاسلاميين،و١٩% للقومية الكردية،و٠،٧% للمسيحيين،مقابل ١٣،٨% لليبراليين،اصبحت المعادلة تمثل ٤٨،٣٠% للاسلاميين بقوائمها ذات المكونات الشيعية والسنية، عرباً واكراداً وتركماناً، في حين كانت القائمة القومية الكردية قد حصلت على ١٣،٢٣% من مقاعد البرلمان،وحققت القوائم الليبرالية ٣٨،٤٧%،وهذا ما يعكس التمحور حول ماهو عراقي،وافول نجم المشاريع الطائفية والقومية. (٣٤) كما ابرزت الانتخابات عدم تأثير برامج الاحزاب والتكتلات في الناخب العراقي،وهناك منّ يشير الى ان نسبة قليلة جدا من الشعب العراقي (المثقفين تحديدا) منْ كان يعرف واطلع على برامج القوائم المتنافسة، أو انهم لم يعرفوا ان كان للقوائم برامج ومشروعات مستقبلية،فوجود القوائم من عدمها لا يؤثر في قراره المحسوم مسبقا، لأن التركيبة النفسية للشخصية العراقية قد سئمت من ثقافة الوعود التي تتناول الرؤية المستقبلية في خطابات السياسيين،والحديث عما سيعمل الحزب مستقبلا.فسياسة الوعود لاتؤثر في سيكولوجية المواطن العراقي،نظرا الى شدة المعاناة اليومية،ولانها ذات ارث تاريخي في سلوكيات الساسة الذين حكموا العراق .(٣٥)

٩- تأثيرات البيئة الخارجية،فقد مثلت تلك البيئة خلفية سياسية يصعب تجاهلها،بسبب التعويل على المشهد الانتخابي في حسم العديد من القضايا المستقبلية،سواء على الصعيدين،الأمريكي:تنفيذ الاتفاقية الأمنية وتحقيق الانسحاب الأمريكي من العراق،بعد التأكد من قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الاستقرار السياسي-الأمني،والاضطلاع

بمسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى،والإيراني:الحفاظ على مواقع النفوذ التقليدية لدى بغداد، وهنا نجد (إن تدخل إيران في العراق أمر مخطط له منذ إن كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بتوجيه ضربة عسكرية إليه، إذ شكلت إيران في أب (أغسطس) ٢٠٠٢.بأمر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، لجنة خاصة بالعراق لتضع استراتيجيا من اجل تحقيق مصالحها فيه بعد إسقاط نظام صدام. وحددت هذه اللجنة ثلاثة أهداف:منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوض أمن إيران، وترسيخ نفوذ إيران في العراق الجديد، ومنع ظهور عراق قوي).(٣٦) وفي اعقاب اعلان نتيجة الانتخابات وتعقد عملية تشكيل الحكومة طرحت العديد من المبادرات الاقليمية لحل الأزمة، اذ اقترحت دمشق استضافة مؤتمر يجمع كل القوى السياسية،كما اقترحت السعودية عقد مؤتمر مماثل في الرياض.(٣٧)

وتبقى الحقيقة هي ان الانتخابات ونتائجها دالة على رغبات المواطنين باعتماد برامج محددة تلبي مصالحهم،فالداخل هو الذي يعطي خصوصية للنظام السياسي وللسياسات التي تعتمد،ويعطي شرعية لهما.وتاريخيا، أي نظام سياسي أراد أن يكون معتدا بذاته مخلصا لقيمه وقيم شعبه أعطى لاعتبارات الداخل ومطالبه واحتياجاته الأولوية،ويكاد حجم الخروج عن ذلك حالات هي بحد ذاتها غير طبيعية. ولكن ابرز ما أثار الاستغراب هو حالة التباين الواضح في قبول ورفض نتائج الانتخابات،فقد قبلت هذه الإطراف نتائج انتخابات مجالس المحافظات عندما كانت النتائج تخدم مصالحها،إما عندما مورست اللعبة السياسية نفسها وجاءت النتائج على عكس توقعاتها فقد هوجمت الديمقراطية بادعاءات أنها ستأتي بأعداء العراق إلى السلطة، ويتناسون إن الديمقراطية تفترض القبول بنتائج الانتخابات وتفرض التداول السلمي للسلطة، وهو أمر يحصل في كل الدول الغربية.(٣٨)

كان عمق مشاعر المرارة وعدم الثقة حيال محاولات منع مرشحين من خوض الانتخابات خلال الحملة،والجدل القانوني بشأن عدّ الاصوات وصاحب الحق في تشكيل الحكومة، والطابع الطائفي الذي لازم التصويت، جعل عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تستغرق ٢٤٩ يوما،وخيم على المفاوضات توجهان فمن جهة،كان هناك مخاوف من ان تؤدي سلطة المالكي المتنامية الى ديكتاتورية في حال اعيد تعيينه،لكن كانت هناك من جهة اخرى خوف من ان تؤدي زيادة نفوذ السنة في حكومة يؤلفها الدكتورإياد علاوي الى تخريب التسوية السياسية التي تم التوصل اليها بعد عام ٢٠٠٣،وايدتها اغلبية النخبة السياسية الحاكمة.(٣٩)

وفي مواجهــة احتمــالات تشــكيل عــلاوي للحكومــة،نجــح المــالكي في جمــع الاحــزاب الكرديــة والشيعية،وترأس مسعود بـارزاني،رئيس الحزب الـديمقراطي الكردسـتاني ورئيس اقليم كردستان،مفاوضات دامت ثلاثة ايام لجلب علاوي والقائمة العراقية الى حكومة وحدة وطنية.وخلال تلك المفاوضات،اجرى كل من صالح المطلك واسامة النجيفي العضوان البارزان في العراقية،في محاولة للحصول على منصبين لهما-اصبح المطلك نائبا لرئيس الوزراء والنجيفي رئيسا للبرلمان- وهما من ضغط على علاوي لقبول الصفقة تحت طائلة تعريض العراقية للانقسام اذا رفض.

جاءت المبادرة تحت اسم (اتفاق اربيل)** بعد ان وقع المالكي لائحة من ١٥ نقطة أعدت خصيصا للحـد مـن سـلطته.وكـان يقصـد مـن التنـازلات ان تشـمل احالـة قـوات مكافحـة الارهـاب الى وزارة الـدفاع،وتقويـة سلسـلة القيـادة في الجـيش والشـرطة.وكـان واسـطة عقـد الاتفـاق تشـكيل المجلـس الـوطني للسياسات الاستراتيجية برئاسة علاوي.كما يجري ارسال جميع القرارات الرئيسة المتعلقة بالسياسة الى هذا المجلس للحصول على موافقته قبل ان يسن البرلمان قوانين بشأنها.(٤٠)

كانت الحكومة التي تم تشكيلها بعد اتفاق اربيل نصرا سياسيا للمالكي،فقد احتفظ برئاسة الوزارة، ونجح في تجاوز جميع محاولات كبح سلطته، وادخل عددا من الموالين له الى مواقع مهمة في الوزارة. واحتفظ المالكي بالسيطرة على الجيش والشرطة والاستخبارات عن طريق تعيينه سياسيين أو افراد ضعفاء في مناصب وزراء بالنيابة،لما له من ارتباطات شخصية بهم.ومن ثم، افلح في الالتفاف على الاتفاق وعلى الحاجة الدستورية الى ان تكون المناصب الوزارية مقرة من جانب البرلمان.بالاضافة الى ذلك،وسع المالكي من دائرة سلطاته بعد اخضاع سلسلة من الهيئات التي كانت سابقا مستقلة وقوية خلال الاحتلال وهي هيئـة النزاهـة، والمفوضـية العليـا المسـتقلة للانتخابـات، والبنـك المركـزي العراقـي.والمفوضـية العليـا لحقـوق الانسان، إذ اصبحت جميعها خاضعة لاشراف مجلس الوزراء المباشر.(٤١) الا ان اتفاق اربيل الذي عدّ انجازا انهى حالة الشلل السياسي في العراق والتي استمرت من اذار(مارس)٢٠١٠ وحتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٠، لكنه اوجد ازمات عديدة ابرزها: (٤٢)

١. ازمة الوزارات الامنية،التي ظل رئيس الوزراء نوري المالكي يدير شؤونها بالوكالة،وهي الداخلية والدفاع والامن الوطني، ورفض مرشحي القائمة العراقية لهذه الوزارات،وتبرير ذلك بمسألة عدم كفاءة الاسماء المرشحة لها.
٢. ازمة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية،وقد نص اتفاق اربيل على ان تكون رئاسته من نصيب القائمة العراقية.الا ان المشكلة هنا في الاتفاق على انشاء سلطة جديدة في البلاد غير

منصوص عليها في الدستور،مما ترك الباب مفتوحا امام القوة الرئيسة التي تشكل الحكومة للتنصل منه في اي لحظة،لكونه غير دستوري،وهو ما حدث فعلا من خلال المماطلة في اقرار القانون المنظم لعمل المجلس.

٣. عودة وزراء ونواب القائمة العراقية الى مقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء وجلسات البرلمان بحجة الاستهداف المباشر لقيادات القائمة العراقية،من قبل الحكومة،فبعد اكتمال انسحاب القوات الامريكية المقاتلة من العراق في ١٨ كانون الاول(ديسمبر)٢٠١١،جاء صدور مذكرة توقيف بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي،بتهمة تورطه في عمليات ارهابية،كما هدد المالكي بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك،ولذلك عملت القائمة العراقية على مقاطعة جلسات مجلس النواب،مما ادى الى توقف اعمال المجلس،كما قاطع وزراؤها اجتماعات الحكومة الاسبوعية.

٤. ازمة الشراكة السياسية في الحكومة،فقد كشفت الازمة ان القائمة العراقية،كانت مجرد شريك اسمي في الحكومة،ولم تشارك في اتخاذ اي قرار استراتيجي للدولة،واهمها القرارات الخاصة بتحقيق التوازن الوطني في مؤسسات الدولة،فالواقع الراهن يبين هيمنة واضحة لحزب الدعوة الذي يقوده المالكي،على ٨٠% من وظائف الدرجات العليا،وينتمي كبار الضباط في الوزارات الامنية الى التحالف الوطني،خاصة حزب الدعوة،في حين ان ٢٠% من وظائف الدرجات العليا من نصيب باقي القوى السياسية والجماعات الاثنية ،بينما تستحق القائمة العراقية بالنظر الى النسبة التي تمثلها من سكان العراق،استنادا الى نتيجة انتخابات ٢٠١٠،كالاتي: ١٦٨ موظفا بدرجة مدير عام،و٢٠ موظفا بدرجة وزير،و١٦ موظفا بدرجة وكيل وزير،و٢٠ موظفا بدرجة مستشار.

٥. ازمة النظام السياسي في العراق،فالازمة الاهم هنا هي مستقبل العملية السياسية في العراق،فمن ناحية تترك الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية،كما لا تتوفر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في البلاد،وكل ذلك يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد،فضلا عن استمرار وضع الازمة بكل ما له من تداعيات مختلفة.

٦. واذا كان اتفاق اربيل قد انتج ازمات متتالية نتيجة عدم تطبيقه،وفقدان الثقة بين اطرافه،فان الصراعات السياسية تبدو اكثر عنفا واكثر عمقا وجذرية مما كان متوقعا.فهناك صراعات على

السلطة من ناحية،وعلى الدولة من ناحية اخرى.اذ تسعى القوى السياسية الى اثبات وجودها وحجز حصتها في النظام الجديد،ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية وانما الاستمرار في الحشد والتعبئة بل واعمال العنف التي من شأن تزايدها ان يؤدي الى اجهاض العملية السياسية التي تتحول من الاستقرار الى الاستئثار.(٤٣)

المبحث الثاني– الانتخابات وتأثيرها في الاستقرار والتنمية.

تواجه الحكومة العراقية تحديات كبرى ليس من السهل الخروج منها،إذا مابقيت الإجراءات المتبعة نفسها،وبقيت الصراعات بين القوى السياسية الناشئة على أشدها بشأن السلطة والأرض والمصالح،وان يتخلص العراق من التدخلات الخارجية لاسيما بعد اتمام عملية الانسحاب العسكري الأمريكي،وما يتركه من تغيرات تخص القرار العراقي وبناء الدولة على أسس صحيحة بعيدا عن المحاصصة الطائفية والخروج من حيز الثقافات المحلية إلى الثقافة الوطنية ذات الأفق الأرحب. وهنا تبرز تحديات عدّة أهمها:(٤٤)

أولا– التحديات السياسية.

توضح متابعة التطورات السياسية في العراق منذ عام٢٠٠٣ عن تكونّ نوع ما من التقاليد السياسية حول كيفية ادارة الصراعات بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها،خاصة تلك التي انخرطت في العملية السياسية منذ تشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠٠٦،فقد كشفت انتخابات عام ٢٠٠٥، ثم انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني (يناير)٢٠٠٩، والانتخابات العامة في اذار (مارس)٢٠١٠، عن تحول قرار اللجوء للسلاح الى قرار صعب تتردد القوى العراقية في اتخاذه،اذ باتت تفضل حل مشاكلها بأدوات سياسية.ولم يؤدِ ذلك الى اختفاء اطراف الصراع الرئيسة ولا الى غياب المواجهة مع الاطراف الرافضة للعملية السياسية عسكريا،وهنا يبرز تنظيم القاعدة والجماعات الموالية له،الامر الذي ادى الى اتساع دائرة العنف،بعد ان تراجع حجمها جزئيا خلال عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩.(٤٥)

وتبرز التحديات في محورين تحديات داخلية وتحديات خارجية، فالتحدي الداخلي يتصل بالصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية، ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع.إن بلورة اتجاه وطني قائم على أساس وضع مصلحة العراق فوق كل اعتبار مع الاحترام الكامل لكل الثقافات الفرعية العراقية ليعمل الجميع من اجل بناء البلد على وفق الأسس الموضوعية والتي

تنهض بالمجتمع وتحقق قدرا من الممارسة الديمقراطية الناجحةهي السبيل الوحيدالذي ينتظر من الحكومة القيام به.

ويتعقد التحدي الداخلي بشكل اكبر مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين،وبالشكل الذي زاد من تعقيد عملية تشكيل الحكومة أذ لانزال نعيش مرحلة يمكن إن توصف بأنها مرحلة الزعامات ،فالواضح إن طموحات بعض هذه الزعامات كانت العقبة الأساسية إمام تشكيل حكومة تعكس رغبات وطموحات الناخبين مما جعل الأجواء السائدة غير مشجعة في الوصول إلى توافق سياسي يخرج البلاد من أزمتها، وتوالت التصريحات من مختلف القوائم والائتلافات التي تؤكد على الزعيم الأوحد والقائد الأوحد وعدم تقديم أي تنازلات من القائمة والتي يمكن تعد مكسبا لقائمة أخرى،وهو تصرف مازال مرفوضا في ثقافة الأحزاب والكيانات السياسية العراقية.

ويرتبط بما تقدم إن البلاد تعاني من انتشار ظاهرة الانقسام الطائفي في المجتمع العراقي على نطاق واسع،وهذه الظاهرة تتسع وتتصاعد بشكل خطير ولها نتائج خطيرة في المدى المنظور رغم إن الجميع من سياسيين وغيرهم يحاولون إنكار وجود هذه الظاهرة الخطيرة التي تنمو بشكل مقلق يهدد استقرار البلاد.وسوف نتناول ابرز مظاهر التحديات السياسية في قضيتين مهمتين هما:١- طبيعة النظام السياسي القائم.و٢- الاكراد وقضية الفيدرالية.

١- طبيعة النظام السياسي القائم.

لقد تغيرت طبيعة وشكل النظام السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣،والذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية،ومن المركزية الى الفيدرالية،وصدر دستور ٢٠٠٥ الذي تم الاستفتاء عليه،وما رافق العملية السياسية من مكاسب مهمة كالتعددية السياسية والحزبية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

الا ان النظام السياسي في العراق يمر بمرحلة انتقالية، ترافقها مجموعة من المشكلات والتحديات وعلى مختلف الصعد. فضلاً عما ما تحقق من مكاسب،تبقى الديمقراطية هشة، وهناك ازمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية. فالديمقراطية لا تعني مجرد انتخابات، وانما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية،انها تفترض تأطير وكبح النوازع السلطوية البدائية،فنظام الحكم يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الاساسية التي تشيد هيكلية آليات الحكم وتحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على اسس ديمقراطية.

ولكن التجربة العراقية افتقدت مثل هذه السياسة،وحل محلها تقاسم وظيفي للسلطة والثروة والنفوذ،وكل ذلك الى جانب التدخلات الخارجية،فالمحاصصة الاثنو- طائفية اوجدت بعض مظاهر

الديمقراطية دون جوهرها، فالانتخابات على وفق قانون جرت صياغته في ظروف الاحتلال التي خدمت الساسة، والتعددية السياسية شكلية واثبتت التجربة ان التوافقية السياسية اختزلت في المحاصصة السياسية ولم تقد الى الاستقرار،ومع تنامي طائفية النظام السياسي الذي يجد في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية له،ومن خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ،تؤلب الطائفية المحرومين من طوائف مختلفة ضد بعضهم البعض،وتصنع ضربا من وحدة حال غير عقلانية بين نخبة الطائفة وعموم المنتسبين اليها،اذ تصبح القبيلة والدين قاعدة للتحزب الضيق،واصبحت المحسوبية الطائفية بمثابة نظام سياسي تعمل النخب الحاكمة فيه على التوظيف السياسي للطائفة والدين عبر شعارات وطقوس وممارسات،تغذيها وتدعمها ماديا ومعنويا لكسب المعركة مع الاخر.وهنا اتخذ الانقسام الاجتماعي شكلا سياسيا عبر حركات وتنظيمات وكيانات مختلفة.(٤٦)

كانت الانتخابات العامة الثلاث،مؤشرا لمدى ترسخ الثقافة الديمقراطية بين القوى السياسية العراقية،الا ان ازمة تشكيل الحكومة كشفت عن وجود مشكلة ما في النظام السياسي العراقي،اذ استغرق تشكيل اول حكومة بعد انتخابات كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٥،خمسة اشهر،وبعد انتخابات اذار(مارس)٢٠١٠،استمر الفراغ السياسي حتى ١١ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠١٠،ويلاحظ انه في كل مرة يستمر فيها الفراغ السياسي فترة طويلة نسبيا تستغلها الجماعات المسلحة لتعيد نشاطها في البلاد،وما يصاحب ذلك من اعمال نهب وسرقة،واخلال بالامن والنظام.(٤٧)فالنظام السياسي القائم لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية،كما لا تتوافر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق.وهذا ما يجعل من النظام في حالة ازمة مستمرة بكل ما لها من تداعيات مختلفة والتي كان اهمها: (٤٨)

أ- لم يعد تقاسم المناصب السياسية مرتبطا بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود ممثل عن الطائفة والجماعة العرقية.وهذا يعني ان مشروع المحاصصة الطائفية هو مشروع نخبوي تفرضه النخبة السياسية،والتي لا تقبل الخروج عن هذه المحاصصة استنادا الى نتائج الانتخابات.فعدم احترام قواعد اللعبة السياسية كان مسؤولا عن ازمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات اذار(مارس)٢٠١٠،وبرزت بشكل واضح في عدم اتفاق القوى السياسية على تفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي،التي تحدد من له حق تشكيل الحكومة،هل هو من حصل على اكبر عدد من الاصوات(قائمة علاوي) أم من شكل الكتلة الاكبر في البرلمان(قائمة المالكي).

ب- غياب القدرة على بناء التوافقات السياسية وتعثر عملية بناء التحالفات السياسية بين القوى الفائزة في الانتخابات،وهذه السمة لازمت تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة.

ج- ان القوة السياسية التي شكلت الحكومة لم تلتزم بأي اتفاق مع القوى السياسية الاخرى،وتبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتم انتقاؤها لذلك الغرض،ومثال ذلك كان الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني للسياسات الذي تم الاتفاق عليه في ١١تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٠،وبموجبه تم التوصل الى حل لازمة تشكيل الحكومة الا ان الاتفاق نقض كونه غير دستوري،وكذلك التهديد بتشكيل حكومة اغلبية سياسية دون الاهتمام بالحفاظ على التحالف السياسي الذي تشكلت الحكومة بالاستناد اليه.

د- تزايد المطالبة بالفدرالية وتحول المحافظات الى اقاليم،استنادا الى المادة ١١٥ من الدستور العراقي،وقد برزت هذه الحالة مع اكتمال الانسحاب الامريكي من العراق،وتقدمت بها محافظات صلاح الدين والانبار وديالى،والتي يعد السنة فيها مكونا مهما.وربما يكون هذا التحرك رد فعل على سياسات حكومة المالكي التي لم تقدم مشروعا سياسيا ناجحا،كما يمكن ان تكون رد فعل على فشل الحكومة في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد،خلال المئة يوم التي تحدث عنها السيد نوري المالكي بعد تشكيل حكومته.

هـ- العلاقة المتدهورة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية خلال حقبة ٢٠٠٦-٢٠١١،ونزوع رئيس الوزراء نوري المالكي الى تكريس سلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية مما ادى الى اضعاف هذه الحكومات والحد من قدرتها على الاستفادة من البنود المخصصة لها في ميزانية الدولة وامكانية تطوير الوضع الخدمي فيها،فضلا عن عدم قدرتها على محاسبة الشرطة المحلية على التقصير في توفير الامن.

وكان هناك العديد من المؤشرات التي تدعم هذه الرؤية،ففي أواسط كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١١، اوضح السيد صالح المطلك،نائب رئيس الوزراء،بأن امريكا تركت العراق بلا بنية تحتية تقريبا،والعملية السياسية سائرة في اتجاه خاطئ جدا،وذاهبة نحو ديكتاتورية،وبحلول نيسان(ابريل)٢٠١٢،كان ثمة اجماع متزايد على ان رئيس الوزراء نفسه هو من شكل الخطر الرئيس على الديمقراطية العراقية.وكتب الدكتور إياد علاوي زعيم ائتلاف العراقية ان (البلد ينزلق رجوعا الى قبضة حكم جديد وخطير،قبضة حكم الرجل الواحد،وهو ما سيؤدي لا محالة الى ديكتاتورية كاملة.)(٤٩)

وتبقى قضيتا الاستقرار والصراع في العراق من القضايا الحاكمة لمستقبل النظام السياسي والحكومة فيه،ويرتبط ذلك بكيفية ادارة القوى السياسية لخلافاتها،ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي

لتلك العملية،وبناء توافق سياسي فيما بينها.فاهم ما يحتاج اليه العراق في المرحلة المقبلة هو الحفاظ على ما انجزه منذ عام ٢٠٠٦،في مجال ادارة الصراع بين القوى السياسية،بما يضمن شراكة حقيقية بينها في عملية صناعة السلام،ثم عملية فرض السلام في البلاد.

ان واقع الدولة العراقية القائمة اليوم يتطلب(إعادة النظر في مجمل الاسس الدستورية والقانونية والسياسية،والتخلص من نظام المحاصصة الطائفية السياسية.كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار مطالب الجماعات الاثنية وحقوقها بالمساواة السياسية في ادارة السلطة والثروة، ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمستوياتها المادية والرمزية. ويتطلب ذلك اقامة نظام ديمقراطي قائم على الشراكة والمساواة الكاملة والتعددية وتداول السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النزعات الشمولية والاستبدادية لدى الجماعات والافراد المشاركين في النظام السياسي. وفي هذا الاطار، يمكن المواءمة بين متطلبات اقامة نظام قائم على اللامركزية ودرجة اكبر من تمثيل الجماعات الاثنية، وضمان حقوقها، مع ضرورة بناء دولة قوية محصنة ضد التهديدات الداخلية والخارجية).(٥٠)

فالتحديات التي يواجهها العراق تفترض من النخبة السياسية الارتقاء الى مصاف الرؤية الوطنية العامة.وقد تبدو هذه الرؤية خسارة بمعايير الدعاية الفجة والمصالح الآنية بسبب مستوى التجزئة الفعلية في العراق وخراب النسيج الاجتماعي والوطني وتدني الثقافة الوطنية بشكل عام،الا انها مربحة بمعايير المستقبل والتاريخ.ان وجود وفاعلية النخبة السياسية الوطنية تفترض في ظروف العراق الحالية الارتقاء في مواقفها النظرية والعملية،اي في مشاريعها وسلوكها السياسي الى مصاف التحقيق الفعلي للنسبة الضرورية بين الواقعية والعقلانية في رؤية المصالح الخاصة والعامة،اي الحزبية والوطنية.(٥١)

٢- الأكراد(***) والفيدرالية

ترتبط القضية الكردية في العراق بتطورت الحركة القومية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وقد مرت بالعديد من المراحل اهمها :- (٥٢)

المرحلة الاولى،وهي حقبة مابين الحربين العالميتين(١٩١٤-١٩٣٩)،التي شهدت توقيع اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، التي اعترفت بحق الاكراد في تقرير مصيرهم،ثم نسفت باتفاقية لوزان عام ١٩٢٣.

المرحلة الثانية، وهي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية،وتأسيس جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ في ايران،ثم اعقب فشلها ثورات وتمردات متوالية للاكراد في تركيا وايران والعراق.

المرحلة الثالثة،وهي حقبة الحرب العراقية- الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨)،وتعاون بعض القادة الاكراد في شمالي العراق مع ايران، وانتهاءً بعملية الانفال في حلبجة.

المرحلة الرابعة، وهي الحقبة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وما شهدته الحركة القومية الكردية من تطور بدءا بانتفاضة ١٩٩١، وما اعقبها من اقامة المنطقة الأمنة في شمالي العراق، وتمتع الاكراد باستقلال فعلي في ادارة شؤون اقليمهم بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد. وطرح الفيدرالية كحل للقضية الكردية في العراق لاول مرة، بعد حرب الخليج عام١٩٩١.عندما اعلن برلمان منطقة كردستان في شمال العراق،بان كردستان العراق اقليما من اقاليم عراق فيدرالي. واكد السيد مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني،بان الاتحاد الفيدرالي مفهوم اكثر تطورا من الحكم الذاتي ولكنه ليس خارج اطار العراق.(٥٣)

المرحلة الخامسة، وهي الحقبة التي تلت احتلال العراق في ٩نيسان(ابريل)٢٠٠٣،وحتى الان.وفيها تطورت طموحات الاكراد وامتدت نحو مناطق وقضايا جديدة، اذ (يصر القادة الاكراد،ليس فقط على ضم كركوك الى كردستان، وانما على الهوية الكردية للمدينة.كما يريدون ترحيل العرب منها،واحلالهم بالاكراد الذين تم تهجيرهم منها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ويرون ان المادة ١٤٠ من الدستور الدائم تمثل خريطة الطريق لحل القضية من جهتها، تريد معظم القوى السياسية العربية والتركمانية جعل محافظة كركوك اقليما فيدراليا خاصا.).(٥٤)

لقد اقرت المادة ١١٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، النظام الاتحادي وقالت:انه يتكون من:العاصمة والاقاليم والمحافظات اللامركزية والادارات المحلية،لكن المادة ١١٤ حددت اقليم كردستان وسلطاته القائمة بعده اقليميا اتحاديا،واعطت المادة ١١٦الحق لكل محافظة أو اكثر في تكوين اقليم بناء على طلب من ثلث الاعضاء في مجلس المحافظة التي تروم تكوين اقليم أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة التي تروم تكوين اقليم.والواقع ان هذه النصوص الدستورية لم تنه الخلاف بين الاطراف السياسية، فقد استمرت قضية شكل الدولة العراقية من القضايا الخلافية بين القوى السياسية،وكان هذا واضحا في السجالات السياسية بين تلك القوى بعد الاعلان عن نتائج انتخابات اذار(مارس)٢٠١٠،ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في مواقف القوى العراقية من هذه القضية،وهي: (٥٥)

الاتجاه الاول،يرفض فكرة تقسيم العراق الى كيانات ثلاثة يجمعها اتحاد فيدرالي،وهو موقف حكومة المالكي والقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي.

الاتجاه الثاني،الداعي للانفصال،وابرز دعاته بعض الاحزاب الكردية،في شمال العراق.وحركة الاستفتاء في كردستان التي برزت بعد عام ٢٠٠٣،بقيادة هلكوت عبد الله والدكتور بخاري ونجحت في اجراء استفتاء غير رسمي يوم الانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني(يناير)٢٠٠٥،وشارك فيه ١،٩٩٨،٠٦١ شخصا

كان منهم ١،٩٧٣،٤١٢(٩٨،٨%) صوتوا لصالح استقلال اقليم كردستان العراق. الى جانب بعض القوى الشيعية التي تدعو لاقامة اقليم في جنوب العراق.

الاتجاه الثالث،وتمثله القوى التي ظلت منذ عام ٢٠٠٣،صامتة حول مسألة تقسيم العراق،وهي بعض التيارات السنية التي تقبل بالتقسيم في حالة عدم حصولها على مكاسب سياسية من المركز.(٥٦)

وقد برزت هذه المشكلة قبيل تشكيل الحكومة اذ اكد السيد مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني،حق الاكراد في تقرير المصير،وذلك خلال المؤتمر الثالث عشر للحزب الذي عقد في مدينة أربيل،وبيّن السيد بارزاني (يرى الحزب ان المطالبة بحق تقرير المصير والكفاح السلمي لبلوغ الهدف تنسجم مع المرحلة المقبلة.أوكد لاولئك الذين يخشون احتكار الاكراد للسلطة في المناطق المتنازع عليها،وخصوصا كركوك حين تعود الى الاقليم، اننا سنجعل كركوك نموذجا للتعايش والتسامح والادارة المشتركة،لكن لا يمكن المساومة على هويتها، وان تقدم اقليم كردستان يجعل باقي سكان المحافظات يفكرون في اقامة اقاليم خاصة بهم، ومن جهتنا،سنساند اي اقليم يتشكل حسب طموحات سكانه،لان ترسيخ النظام الديمقراطي حق للجميع).(٥٧)

ان طرح السيد بارزاني لم ينطلق من فراغ،فالحلم الكردي بالحكم الذاتي قديم،وجاء اسقاط النظام السياسي العراقي في٩نيسان(ابريل)٢٠٠٣،ليمنح اكراد العراق فرصة كانوا دائما يطمحون اليها.فقد انتعش اقليم كردستان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،ليصل الى مستوى غير مسبوق،اذ اصبح منهم رئيس الجمهورية،ومثله وزير الخارجية،وهما منصبان من بين اعلى المناصب السيادية في الدولة،فضلا عن حق الاكراد في مجالس الرئاسات الاخرى.كما ان الحكم الذاتي الذي تتمتع به كردستان العراق اكتسب قوة ورسوخا،اصبح معه الاكراد رقما اساسيا في معادلة توزيع القوة والسلطة في العراق الجديد.والحقيقة ان النظر في دعوة السيد بارزاني يبرز ملاحظات عدة مهمة ابرزها: (٥٨)

ا- توقيت الدعوة،فقد كان السيد بارزاني صاحب الفضل بمبادرته في ايجاد مخرج لأزمة تشكيل الحكومة العراقية (اتفاق اربيل) التي ارتكزت على ثلاثة مبادئ اساسية،هي:التوافق والتوازن والشراكة.وهذا ما يدفع الى القول ان اختيار التوقيت لم يكن مصادفة من جانبه.فاجتماع اغلب القوى السياسية على ايجابية مبادرته،شجعه على الاستفادة من تلك الاجواء المواتية،في تاكيد الحق الكردي في تقرير المصير،واختبار ردود فعل مختلف الاطراف.

ب- التباين الواضح بين جوهر مطالبة السيد بارزاني بحق الاكراد في تقرير مصيرهم،والواقع العراقي الذي يتولى فيه رئاسة البلاد احد قادة الاكراد وهو جلال الطالباني.فالمطالبة بحق تقرير المصير اقترنت بتمسك

الاكراد بحصتهم في السلطة وفي النظام السياسي،وبلعب دور اساسي وجوهري في ادارة الحياة السياسية العراقية.

ج- رغبة الاكراد في تأكيد حقوقهم واستباق ما يمكن ان يفرضه المستقبل من تحولات،الى جانب انها رسالة واضحة الى الحكومة المركزية لتذكيرها بحقوق الاكراد،وما يمكن ان يحصلوا عليه من مكاسب في عملية تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية باستخدام هذه الورقة.

د- هناك منّ يرى ان قرار البقاء ضمن العراق هو قرار استراتيجي اتخذته الحركة الكردية،وان التلويح بالاستقلال- من آن الى آخر- يستخدم كآلية لتوسيع نطاق الاستقلال الاقليمي أو بغرض التعبئة السياسية في اطار ما أسمته المدرسة التركيبية بمباريات السيادة(داخليا ارضاء مواطنيهم والحصول على تأييدهم،وقوميا الضغط ومساومة حكومة المركز لتوسيع نطاق مستوى الاستقلال الاقليمي،واقليميا الضغط على دول الجوار لتحسين وضع الاقلية الكردية فيها،وعدم التدخل في شؤون اكراد العراق،ودوليا التاثير في الراي العام العالمي وبيان اهمية الاقليم ودوره في العلاقات الدولية)،التي ينخرط فيها القادة الاكراد. (٥٩)

وبتزايد قوة وسطوة الحكومة المركزية تحرك رئيس حكومة اقليم كردستان مسعود بارزاني ليكون في طليعة من يحاولون كبح سلطات رئيس الوزراء ولفت الانتباه الى الخطر الذي تشكله على الديمقراطية العراقية والحكم الذاتي الكردي،فقد ركز البارزاني على مدى امساك المالكي باسباب السيطرة على القوات المسلحة العراقية.وبين تجاوزه للبرلمان في انتهاك مباشر للدستور،وقيامه بتعيين قادة فرق عسكرية واقفين في صفه فيما كان يجري اخراج اعضاء اكراد في القوات المسلحة العراقية.مضيفا ان المالكي كان يخطط لاستخدام ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز(أف-١٦) كانت الحكومة العراقية قد طلبتها من الولايات المتحدة،ضد حكومة اقليم كردستان.الى جانب ذلك اشار بارزاني الى ان عودة العراق للديكتاتورية،سيجعل من حكومة اقليم كردستان تتجه نحو الانفصال.

والحقيقة ان القلق من سلطات المالكي الواسعة يمتد الى الدائرة الاوسع في قيادة حكومة اقليم كردستان،ومحاولة تقييد سلطاته باجباره على الالتزام ببنود اتفاق اربيل الذي فاوض بشأنه بارزاني نفسه.الا ان هناك قيودا عديدة تحد من قدرة الاكراد على التأثير في الاحداث في بغداد،اذ ان حكومة الاقليم تحصل على ١٧% من ميزانية العراق،والتي بلغت ١١ مليار دولار في عام٢٠١٢،كما انها لم تستطع ان توفر لها اموالا كافية لاستبدال الموارد التي تحصل عليها من بغداد حاليا،على الرغم من خططها

لتطوير احتياطيتها من النفط قطعت شوطا بعيدا.الا انها لاتستطيع ايصاله الى الاسواق الدولية من دون موافقة الجارة تركيا،التي لايحتمل ان تؤيد نزعة الانفصال الكردية. (٦٠)

والحقيقة (ان قضية الفدرالية في العراق لم تأخذ شكلها النهائي بعد،فليس هناك اتفاق على نوع هذه الفدرالية،أو على أي اساس تقوم،وعلى الرغم من ان نسبة كبيرة من العراقيين يميلون الى اعطاء صلاحيات اكبرللمحافظات،لكن مقدار هذه الصلاحيات قياسا الى صلاحيات الحكومة الاتحادية لم يحسم بعد)(٦١)

وتبقى المادة ١٤٠ من الدستور(وهي المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقد ضمنت كاملة في دستور ٢٠٠٥،اذ الزمت السلطة التنفيذية بمسؤوليات تطبيق هذه المادة من خلال خطوات يجب القيام بها وهي:التطبيع،والاحصاء،والاستفتاء) هي الأهم،والاستفتاء يحصل في كركوك والمناطق المتنازع عليها الاخرى لتحديد ارادة مواطنيها حول بقائهم على ما هم عليه أو انضمامهم الى محافظات اخرى،وقد حددت المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة سقفا زمنيا لتنفيذ هذه الخطوات هو نهاية عام ٢٠٠٧.ولتبقى كركوك والمناطق المتنازع عليها موضع خلاف وجدل كبيرين،وستظل مثيرة للخلاف،ما لم تطرح حلول مرضية لجميع الاطراف السياسية.وهذا يعني ان الاعتراضات والاشكالات التي تثار حول دستور ٢٠٠٥ ستبقى قائمة الى حين الاتفاق على مبادئه الاساسية،وآلياته القانونية على ان يحظى هذا الاتفاق بموافقة شعبية تجعل من الدستور مرجعية قانونية وسياسية للدولة العراقية.(٦٢)

ولذلك تشكل المادة ١٤٠ حجر عثرة نحو استتباب الاوضاع السياسية في البلاد من خلال التأكيد على دور الحكومة العراقية في اتخاذ اجراءات لتغيير الحدود الادارية لبعض المحافظات ولاسيما كركوك،واعادة الامور المتعلقة بالسكن والعقارات والعمل والتوظيف الى نصابها،مما يعني شرعنة عمليات الطرد والتهجير الطائفي والعرقي،وهذا ما حدث في مدينة كركوك،اذ سعى الاكراد الى تخفيف الوجود العربي والتركماني فيها الى اقصى الحدود،وبما يسمح لهم باعلان تبعيتها لهم مستقبلا.(٦٣) وهنا يرى الاكراد ان عدم تطبيق المادة ١٤٠ يجعل الديمقراطية في العراق (عرجاء) بينما ترى عناصر في القائمة العراقية ان هذه المادة فقدت غطاءها الدستوري،وجدير بالذكر ان لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ التي شكلت بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا انذاك رائد فهمي، لم تضع حلا للخلاف القائم حول هذه المادة.(٦٤)

ثانيا– التحديات الأمنية.

صدر قرار الحاكم الامريكي بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي والمؤسسات الامنية العراقية كافة في ٢٣ ايار(مايو)٢٠٠٣،ثم أعقبه القرار رقم ٩١ في ٧ حزيران(يونيو)٢٠٠٣،الذي

اصبغ الشرعية على المليشيات المسلحة التابعة لاحزاب المعارضة السابقة،لتكون اساسا في بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة،وقد خلقت هذه القرارات اعظم المشكلات الامنية التي عصفت بالعراق فيما بعد.ولهذا نجد ان هذه القوات فشلت في تحقيق اهم الاهداف الاستراتيجية لأي بلد أو نظام سياسي،الا وهو الأمن على الرغم من بعض التحسن الجزئي في الموقف الامني احيانا،مع التأكيد على هشاشة مرتكزات الأمن الوطني وبدرجة مخيفة.

ان طبيعة القوات الامنية والعسكرية العراقية الحالية تفتقر الى الكثير من التوصيف الاحترافي،كما تفتقر الى مقومات النجاح،ولو في الحد الادنى.واخطر ما تتصف به هذه القوات انها قوات غير محترفة،وغير موحدة،بل تعد قوات مراكز قوى متصارعة من اجل مصالح محدودة ذاتية وحزبية،وبعد كل المبالغ الضخمة التي صرفت عليها،وهذه الجهود الكبيرة التي بذلت من اجل بنائها،فشلت في انتاج مؤسسات أمنية وعسكرية محترفة،على الرغم من الخبرات الكبيرة والمتراكمة في المؤسسات الملغاة،والاسناد المباشر من القوات الامريكية والقوات الحليفة لها.(٦٥)

لقد عملت الحكومة العراقية على الترويج لمسألة التحسن في الاوضاع الامنية،والقول ان اجهزة الشرطة وقوات الجيش اصبحت قادرة على الامساك بالملف الامني،وتقليل الاعتماد على القوات الامريكية،تمهيدا لفرض الأمن في جميع انحاء العراق.الا ان التفجيرات التي توزعت على مدى نصف عام ابتداء من تفجيرات الاربعاء في ١٩ اب(اغسطس)٢٠٠٩،وصولا الى تفجيرات الفنادق التي يقطنها صحفيون عراقيون واجانب،واستهداف مديرية التحريات الجنائية في ٢٦ كانون الثاني(يناير)٢٠١٠،اكدت ان القوات العراقية غير قادرة على تأمين الحماية لأهم واخطر الاماكن الحكومية،وان الجهد الاستخباري الذي صرفت عليه الحكومة مليارات الدولارات، لم يحقق الهدف المنشود،اذ تمكن المهاجمون من الوصول الى اهم مفاصل الحكومة ودمروها.وكان واضحاً ان الحكومة لا تستطيع ان تضيف جهودا اخرى الى كل مافعلته خلال السنوات الماضية.(٦٦)

وتوضح المتابعة الدقيقة للوضع الأمني في العراق،منذ نيسان(ابريل)٢٠٠٣،بان موجة العنف تبلغ أقصى مدى لها في مناسبتين،الأولى تتمثل في قرب انعقاد الانتخابات وخلال فترة نقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة الجديدة،إذ تنشط الجماعات المسلحة في استهداف الشخصيات السياسية والأهداف الحكومية.أما المناسبة الثانية،فتتمثل في فترات تراخي السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج المدن العراقية،وهذا يفسر استمرار معدلات العنف في الارتفاع مع بدء انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن العراقية منذ حزيران(يونيو)٢٠٠٩.وكذلك خلال الحقب الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات

الامنية،وهي مؤشر جيد على هشاشة الوضع الامني،فخلال الحقبة من نيسان(ابريل)٢٠١٠-اب (اغسطس)٢٠١٠،عاد العنف بقوة الى بغداد والموصل وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة.وخلال حقبة تموز(يوليو)٢٠١١-كانون الاول(ديسمبر)٢٠١١،حين تم اعلان انهاء المهمات القتالية للقوات الامريكية،عاد الى العنف الى هذه المناطق.(٦٧)

ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمني في العراق خلال السنوات الماضية بعاملين،يتمثل العامل الأول منهما في ضعف قوات الأمن العراقية فنجاح الجماعات المسلحة في تنفيذ عملياتها وعدم قدرة قوات الأمن العراقية على التصدي لها أو إحباطها،كان يعني عمليا استمرار ضعف قوات الأمن وتدني كفاءتها الى جانب استمرار الأسباب الحقيقية للعنف قائمة وهي انعدام الثقة،واستمرار الاقصاء السياسي،والولاءات الضيقة،.أما العامل الثاني،فيتعلق بحقيقة حساسية الوضع الأمني العراقي لعلاقات العراق مع دول الجوار. فما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط دول الجوار لحدودها مع العراق، ومن ثم كان لتوتر العلاقة بأي منها أثره الواضح على أمن العراق.(٦٨)

وفي اعتقادنا إن التحدي الأمني هو الأكبر فالبلاد بحاجة إلى إعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بشكل مهني قائم على أساس الولاء للوطن،وينبغي إن يدرك القائمون على الأمر في العراق انه لايمكن حفظ الأمن والنظام من دون قيام مثل هذه المؤسسات المهنية،وإلا بقيت قضايا الأمن مشتتة والبلاد فاقدة للاستقرار،فالمهمة الأهم هي بناء مؤسسات الجيش وقوى الأمن الداخلي على أسس علمية وموضوعية والاعتماد على الذات،فالمواطن بأمس الحاجة إلى تحقيق أمنه الوطني وأمنه الشخصي وهما مؤشران أساسيان على نجاح أو فشل الحكومة .

فالاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية يعني استقرار الوضع الأمني،فهشاشة الوضع الأمني توجد ضرورة التعجيل في تأسيس شراكة حقيقية بين التيارات والقوى السياسية كافة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها المذهبية بحيث تستند إلى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى لتوزيع الثروة والسلطة داخل المدن العراقية،فمن شأن تلك الصيغة،في حال التوصل إليها إن تؤدي دورا مهما في تحسين الأوضاع الأمنية،فقد ارتبط تردي الوضع الأمني في العراق في جزء كبير منه بغياب تلك الصيغة.فالعنف في العراق ظاهرة أمنية ذات أسباب سياسية،إي إن ما يحرك العنف والصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها.

ثالثا– التحديات الاقتصادية

تركـت الإحـداث الـتي ألمـت بـالعراق منـذ ٢آب(اغسـطس) ١٩٩٠،ومـا أعقبهـا مـن حصـار شامل،وقصف أمريكي أطلسي، أثارا مدمرة في معظم نواحي الحياة،ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية، فالحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط،بل استهدفت البنى التحتية للمجتمع،فحرم الشعب من توفير احتياجاته الحياتية،وشلت حركته التنموية،وأدت آثار الحصار المتراكمة إلى تفاقم حاد في معدلات الوفيات،كما إن انهيار البنى الاقتصادية اثر في جميع جوانب الحياة،إذكان الارتباط وثيقا بين الأوضاع السائدة في المجتمع واتجاهاته من ناحية،والأوضاع الاجتماعية والثقافية والصحية التي يتسم بها السكان بمختلف فئاتهم من ناحية أخرى.(٦٩)(وأصيب الاقتصاد العراقي بتشوهات واسعة نتيجة سياسات غير متسقة وغير عقلانية،ومالية ونقدية وصناعية وزراعية وتجارية،أدت الى تشوهات هيكلية وضريبية وسعرية ومالية،وتشوهات في نظام الصرف الاجنبي وفي هيكل اسعار الفائدة،ونظام الاسعار والنظام النقدي والمصرفي.).(٧٠)

الا ان التحديات الاقتصادية برزت بشكل أوضح بعد الاحتلال الأمريكي وما نتج عنه من دمار هائل في مختلف مفاصل الحياة،وتبرز إحدى وجوه التحدي الاقتصادي في مديونية العراق الخارجية،فهناك منَ يشير إلى رقم١٢٧مليار دولار كدين على العراق لدول العالم(****)،إلى جانب ذلك يواجه الاقتصاد العراقي صعوبات كثيرة أهمها توقف عملية التنمية منذ عقود وانتشار البطالة والفقر والحرمان وتدني الخدمات العامة.فقد ارتفعت نسبة البطالة خلال عام واحد بعد الاحتلال من ١،٥% عام٢٠٠٣ إلى ٦،٤%حتى شباط(فبراير)٢٠٠٤،وهذا مايؤكده تقرير رفع عن الميزانية العراقية من قبل الكونغرس الأمريكي للبيت الأبيض،أكد على إن خمسين بالمائة من سكان العراق عاطلين عن العمل بالمرة أو يعملون في الوظائف بدون دوام كامل وينخرط مايقارب ٣٠% من السكان في وظائف تابعة للقطاع الخاص.(٧١)

كما بقيت العائدات النفطية تشكل ٩٣% من ميزانية العراق الفيدرالية عام٢٠٠٦.ورغم استمرار الدولة في الاعتماد على النفط،فان الحكومة ما تزال غير فعالة وغير قادرة على تزويد المواطنين باحتياجاتهم الاساسية،بل اكثر الاحتياجات ضرورة،اي الأمن أو الخدمات كالطاقة والنقل.وتشير التقديرات،في السنوات الاخيرة،الى ان البطالة الواسعة تصل الى ٦٠%،وان الكثير من الاقتصاد الوطني تسيطر عليه محليا المليشيات الطائفية وعصابات الجريمة التي تواصل ذلك النمط من سرقة النفط والفساد والنشاطات الاجرامية التي انتعشت في ظل حكم البعث خلال مرحلة العقوبات التي فرضت من قبل مجلس الامن الدولي في التسعينيات والسنوات الاولى بعد عام٢٠٠٠. (٧٢)

ان غزارة الاحتياطيات النفطية وحدها(١١٥ مليار برميل) لاتكفي ان تجعل من العراق عملاقا،اذ ينبغي على المسؤولين العراقيين ادارة تلك الاحتياطيات واستغلالها بحكمة واحد اوجه الادارة الحكيمة هو السيطرة على مستوى الانتاج وتوقيته بما ينسجم مع اهداف سياسة العراق النفطية.لقد كان بامكان وزارة النفط التعاقد مع شركات النفط الاجنبية،وشركات الخدمات النفطية،من اجل اضافة سعة انتاجية قد تصل الى ٤-٥ ملايين برميل يوميا في غضون ٧-٨ سنوات.الا ان الوزارة قفزت فوق كل ذلك الى جولات التراخيص مباشرة لتعطي كل ما يملك العراق من حقول ذات وزن-عدا حقل كركوك-في غضون ستة اشهر فقط (حزيران(يونيو)-كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٩).وتمخضت عن عشرة عقود مع الشركات العالمية،وصادق عليها مجلس الوزراء.وتصل مدة سريان كل منها الى ٢٠ عاما،ويمكن تمديدها الى ٢٥ عاما.في حين ان ايران المحاصرة دوليا مثلاً لا تقبل بسريان العقود اكثر من سبع سنوات لتطوير حقولها من قبل الشركات الاجنبية،علما بان الاحتياطيات النفطية المثبتة لدى ايران حاليا هي اكثر مما لدى العراق،وتبقى الحقيقة هي اننا مستعدون لتسليم كل ما لدينا من نفط الى الشركات الاجنبية لمدد طويلة جدا،وبهضبات انتاج(مستوى الذروة الافقي للانتاج) مضرة بالمصالح العراقية.(٧٣)

فالعراق يعاني من التوتر بين الارث الاتوقراطي الاستبدادي والرغبة في الديمقراطية،وهنا تبرز الحاجة الى بناء نظام سياسي يقوم على معايير النظام التعددي للحكم.ورغم اجراء الانتخابات العامة في كانون الثاني(يناير) وكانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٥،فان الحكومة العراقية يسودها الفساد الواسع،والشفافية الضئيلة،والتطبيق المتقطع لحكم القانون.فما لم يخضع المسئولون العراقيون للمساءلة،والعقوبة عند انتهاك القانون،فان العراق سيبقى بعيدا عن الانتقال الى الديمقراطية الحقيقية.

وتبقى مشكلات العراق كما حددتها الحركة الوطنية العراقية أول مرة قبل حوالي قرن من الزمن.واحدى المقولات الجوهرية للحركة الوطنية كانت تأكيد تعذر قيام ديمقراطية حقيقية في العراق بدون العدل الاجتماعي.ومنذ عام٢٠٠٣،نجد ان العراقيين يعطون الاولوية لامانهم الشخصي وأمان عوائلهم اولا، والتشغيل ثانيا، والديمقراطية ثالثا.ان اسبقية الوجود المادي على الحقوق السياسية تؤكد،مجددا،ان الديمقراطية لا يمكن ان تترسخ بدون التنمية.(٧٤)

فالبطالة المتفشية لها تداعياتها الأمنية والسياسية إلى جانب طابعها الاقتصادي،وغياب المؤسسات القادرة على إدامة الخدمات العامة يدفع بالناس إلى التمرد وقلب موازين اللعبة،والإجراءات السريعة في خصخصة اقتصاد لاوجود له أصلا يثير تساؤلات جوهرية عن المغزى الحقيقي للتغيير وعجز المديونية يثير هو الآخر شكوكا لاغبار عليها في مواجهة مشروع الإصلاح والإعمار المفترض...وجميعها معا تسهم في

تعميق أزمة الأمن المفتقد في العراق...لان المنطق العلمي والعملي معا لايقران مصداقية البناء الاقتصادي في ظل الأوضاع الأمنية الشاذة،وهذه الأخيرة لايمكن تجاوزها دون تنمية حقيقية وهكذا في تلازم وعلاقة طردية تحتاج إلى تفهم عميق لواقع الأزمة والى حلول شاملة لا مكان فيها لرؤية تستند إلى قوة السلاح وحده لتجاوزها.(٧٥)

لقد اكد المشرع الاقتصادي لسلطة الاحتلال والمعروف بـ (قانون بريمر)على كيفية ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي،وضرورة انفتاح العراق على العالم دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح،وتفترض استراتيجية الانفتاح الاتي:

١-فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية من رؤوس اموال وتقنيات ادارية وتكنولوجيات حديثة.

٢- ربط الاصلاح المحلي بالاصلاح العالمي،لان الاصلاح العالمي هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراسمالية(٧٦)

ان ما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات انما هي ناتجة عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض اركان الاقتصاد العراقي،مثل التحول من النظام المركزي الى نظام راسمالية السوق الحرة وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي وما يشهده من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة.فالصورة المرتبكة للاقتصاد العراق الآن لا تنطبق لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق.فالقطاع الخاص وبعد مرور سنوات عدة على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق،وبرغم اقرار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦،لم ينشط الا في قطاع التجارة جريا وراء حافز الربح الكبير،والقطاعات الحقيقية لم تنشط الا بالقدر اليسير امام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية.والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي،ما زالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك،وما زالت البرامج الاقتصادية غير واضحة وما من تشريعات تُفعل لحماية المستهلك،وما من قوانين لحماية العمال،والمحصلة ان منظومة الحكم الحالية ازاء فوضى اقتصادية وليس ازاء اقتصاد حر.(٧٧)

وهنا تبرز الحاجة إلى دولة قوية متماسكة قادرة على إيجاد فلسفة اقتصادية- سياسية تعمل على تفعيل وتوازن ساحتي النفقات مع الإيرادات لتحقيق نظام اقتصادي عادل قادر على تشكيل سياسة مالية تحمي الأوضاع الاقتصادية من الفقر والديون مع تحقيق ارتفاع في مستوى الدخل القومي الإجمالي للمواطنين وأحوالهم الاقتصادية. فمقومات البناء الاقتصادي هي عناصر مادية ثلاثة: (٧٨)

١- مدى وفرة الموارد الاقتصادية،بما فيها البشرية والمادية والطبيعية.

٢- مستوى تقنية ملائم.

٣- إطار مؤسسي فعال ومتماسك،وذلك في إطار:

أ- نظام سياسي سليم،ونظام اقتصادي محكم.

ب- سياسات اقتصادية عقلانية.

ج- بيئة خارجية ملائمة ومتعاونة.

ولا يكتمل الحديث عن التحدي الاقتصادي في العراق دون التطرق الى واحدة من اهم المشاكل التي تواجه البلاد اليوم وهي الفساد،والتي سنقتصر عليها تحديدا لأهميتها:

الفساد(*****)

يعد الفساد من المشاكل المهمة التي برزت في العراق بعد عام٢٠٠٣،واقترنت هذه المشكلة بضعف سلطة القانون الذي انعدمت معه الرقابة والشفافية والمساءلة للمؤتمنين على موارد وثروات البلاد.الا ان فساد النخب السياسية في العراق لم يكن وليد مرحلة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣،وانما يعود الى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية،اذ اصبح الفساد جزءاً من كيان مؤسسة الدولة.

وتربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي في ظل الاحتلال الامريكي.وذلك نتيجة ضعف سلطة القانون والمناخ الذي تشكل في العراق نتيجة غياب السلطة الوطنية الفعالة ذات الصلاحيات القوية، فضلاً عن الانفتاح العام الذي رافق تغيير النظام،وهيمنة الاحتلال الاجنبي وتدفق أموال من الخارج وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية.كما ان النخب السياسية العراقية لم تتمكن من بلورة خطاب وطني موحد على حساب الخطاب الطائفي الصادر عن قيادات متعددة(دينية وليبرالية وقومية وشيوعية) مستأثرة بالسلطة،وبعضها يعدّ حاضنة للفساد ومتساومة فيما بينها في التستر على عمليات وصفقات الفساد،لكن عندما تتصادم فيما بينها يتم الكشف عن صفقات الفساد المتبادلة،وكل ذلك جعل العراق أرضا خصبة لاستشراء الفساد.فقد احدث فساد النخب السياسية في العراق وما زال خللا كبيرا في تخصيص الموار المالية وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة.(٧٩)

وتبرز اهمية الفساد في العراق في تعدد اشكاله ومظاهره،فهناك فساد النخب السياسية الذين يمثلون السلطة التي تصنع القرار داخل الدولة،وعندما تمارس الفساد ينعكس ذلك على تشويه القرارات المتخذة من قبلها، ومن ثم نكون امام هيكل ادارة فاسدة من قمته الى قاعدته.والنخب السياسية تشمل اعضاء منظومة صناعة واتخاذ القرارات والتنظيمات داخل الدولة،وهم فئات الرؤساء،مجلس الوزراء،ووزراء

الحكومـة،المـدراء العـامون،كبـار الضـباط ومسـؤلو الامـن والمخـابرات،اعضـاء البرلمـان،قضـاة المحكمـة العليا،رؤساء الاقاليم والسلطات المحلية (المحافظون)،اعضاء المجالس المحلية.(٨٠)

وطابع الفساد المنتشر في العراق هو في جزء منه نتيجة الطريقة التي تم بها توزيع مقاعد مجلس الوزراء والـوزارات المصـاحبة لهـا بـين الاحـزاب السياسية كمكافـآت لهـا لقـاء النجـاح الـذي احرزتـه في صـندوق الاقتراع.ومع كل حكومة جديدة،تتوسع كشوفات الرواتب على جناح السرعة وتجرد ميزانيات الوزارات من موجوداتها فيما يعاد توزيع موارد الدولة لتمويل اعضاء الاحزاب السياسيين.فاعلى المستويات في الدولة العراقية تتعمد حماية ممارسات الفساد بسبب ما تعود به من فوائد وولاءات سياسية.ومع تزايد السلطة الحكومة عمدت وعلى نحو مكشوف،الى مهاجمة تدابير مكافحة الفساد التي وضعت خلال الاحتلال الامريكي.الامر الذي ادى الى استقالة ثلاثة من رؤساء هيئة النزاهة منذ تشكيلها عام٢٠٠٤.وقد اشار جميعهم الى ان سبب استقالاتهم هو التدخل والترهيب السياسيان.ومن عواقب مثل هذا الفساد المدفوع والمحمي سياسيا ان اصبح العراق من اكثر بلدان العالم تقدما في تصنيف المنظمات الدولية للفساد،وفي عام٢٠٠٩،قدر ان ١٠% من ايرادات الدولة ضاعت من خلال اعمال الفساد.(٨١)

والواقع ان هناك علاقة مترابطة ومتشعبة ما بين الفساد وضياع التنمية من جهة،ودفع البلد نحو تبعية مذلّة للمؤسسـات الاقتصادية الدولية،فالفسـاد يحـد مـن تحقيـق النمـو والتنميـة الاقتصـادية،ويضـرب أهـم مرتكز للتنمية الاقتصادية لانه يبدد رؤوس الاموال،ويحدث تشوهات واختلالات في البنى الاساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية،وبالنتيجة ضياع التنمية.فقد ادى الفساد الى حرمان العراق من تدفق الاموال اليه وحدّ من دخول الاستثمارات الاجنبية،اذ ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد،فكلما كانـت معـدلات الفسـاد مرتفعـة في بلـد مـا اثـر ذلـك في الكفـاءة الحديـة لـرأس المـال،وبانخفـاض الاخـير نلاحـظ ان المسـتثمر لا يتخـذ قـراره بالاسـتثمار،لان معـدل العائـد المتوقـع سـيكون منخفضـاً ومحفوفـا بالمخاطر في ظل بيئة فساد وضعف نظام القضاء والامن،لان أصوله ستكون غير مصانة،وعليه فان فساد السلطة والنخب السياسية في العراق يعد أحد أهم اسباب جعل العراق بيئة غير جاذبة للاستثمار.(٨٢)

ويعمل الفساد على وفق قوانينه التي تفضي الى توسيع دائرة النهب والتخريب،وبناء مجموعة فاسدة حاكمة تقاتل دفاعا عن وجودها،وخوفا من فضحها وتقديمها للعدالة،وهذه المجموعة الفاسدة تعمل بكل إمكاناتها لمنع تشكل نخبة وطنية لها مشروعها الاصلاحي،وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري جامع للعراقيين للانقاذ من الهاوية.فالفساد صناعة امريكية بامتياز،وعملية اشاعته وتصنيع الفاسدين،هي الجرثومـة الـتي تتكـاثر في محيط العمـل السياسـي والاقتصـادي،ويشـكل الفسـاد سـياجا أمـام عمليـات

الاصلاح،بل انه يلتهم الطاقة الوطنية البشرية والمالية،ويحول امكانات العراق المالية الكبيرة،التي تضاعفت بسبب الزيادة الكبيرة باسعار النفط عالميا،الى مجرد شجرة كبيرة،ولكنها منخورة بالسوس وأنفاق حشرة الارضة،لتحول دون بناء قضية وطنية يجتمع عليها العراقيون،ولعل في ذلك الامر غاية لكل محتل عبر العصور.(٨٣)

والفساد الوطني والسياسي والاداري الذي يميز اغلب القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في القرار السياسي هو نتاج ارادتها،اي نتاج ما تريده لا ما ترغم عليه.وتجسد افعالها بالمعنى الوطني والسياسي والاداري الصورة الاكثر فضاضة للفساد والانحطاط.فارادتها الادارية لا تتعدى الوصولية الفجة والتخلف وفقدان الاحتراف والنزاهة.ولا يمكن لهذه الصفات ان تصنع اخلاقا سياسية سليمة،بمعنى اخلاقا قادرة على بناء مجتمع حر وديمقراطي ومتمسك بمفهوم الشرعية وحكم القانون.(٨٤)

وتبقى المعالجة المطلوبة مرتبطة بضرورة اصلاح العملية البرلمانية برمتها،اذ ان ضعف البرلمان مرتبط بعملية فساد السلطة،كما ان الحاجة قائمة الى سلطة قضائية قوية والتزام بالقواعد العامة في المجتمع وبالشكل الذي يحد من السلوكيات المنحرفة للافراد عموما وللنخب السياسية بشكل خاص،وبالتأكيد ان ذلك لا يتحقق الا من خلال تطبيق قانون مكافحة الفساد والعمل على اقامة مؤسسات قضائية قوية ترسخ اسس الشفافية والرقابة والمساءلة في اداء الحكومة.

رابعا- التحديات الاجتماعية

يمكن القول ان (الأزمة البنيوية الاجتماعية للمؤسسة السياسية في العراق،والتي وصلت الى ذروتها بسقوط الدولة وتلاشي مؤسساتها في اعقاب الاحتلال الامريكي،لا يمكن فهمها دون تفكيك طبيعة هذه الدولة،التي تشكلت في العراق عام١٩٢١،كونها مصدراً للأحقاد ومنبعا للهزائم والازمات المتلاحقة في التاريخ الحديث لمجتمع العراق.هذه الدولة وهي وريثة الاستعمار المباشر،أدركت مبكراً أنها لا يمكن ان تكون التعبير الحقيقي عن المجتمع العراقي،بفعل غربتها عن ثقافة أغلبية الافراد والجماعات والفئات في هذا المجتمع،وعن المخزون النفسي والتأريخي للأغلبية،اي عن التراث المحكوم بالثقل الديني(الاسلامي تحديدا).كما أنها ابتعدت أيضا عن لم شمل المجتمع،وفقا لآلية التنوع في اطار الوحدة.).(٨٥) ولم يكن ممكنا الاطاحة بالدولة العراقية من خلال التدخل الخارجي الا بسبب ضعفها وهشاشة بنائها السياسي والاجتماعي،واخفاقها في ان تكون دولة-أمة جامعة لكل مواطنيها.وهنا نجد ان العراق تحول الى دولة تحكمها أقلية تحت سيطرة نظام استبدادي قمعي،ووقعت الدولة في النهاية في مأزق دائم ساعد في سقوطها السريع والمدوي في قبضة الاحتلال الاجنبي.(٨٦)

وقد مهدت هذه النتائج للاحتلال،وجعلت منه عنصرا اضافيا في توسع وتعمق منظومة التجزئة والانحطاط المادي والمعنوي للفكرة الوطنية.واندفعت الاحزاب والقوى الاجتماعية وراء المشروع الامريكي والقبول بالمشاركة الفعالة في ارساء اسس ديمقراطية تابعة. فالاحزاب السياسية الكردية بوصفها احزاباً عرقية هامشية ومهمشة،بدأت تطرح فكرة (العراق المصطنع) و(العراق المصنع من جانب الامبراطورية البريطانية) و(التركيبة المفتعلة للعراق) وما شابه ذلك.وكانت هذه الرؤى انعكاسا لضعف وخوف الحركات العرقية الكردية واغترابها الفعلي عن العراق ومن ثم استعدادها لقبول كل ما يسهم في تفتيته من اجل الفوز بأوهام الاقلية العابرة.كما انها تعكس باطن الاغتراب الفعلي كما نراها لحد الان في سيادة نفسية وذهنية الغنيمة.بينما انهمكت القوى الطائفية السياسية العربية بتحريك مشاعر الانتماء التقليدي وغير العقلاني لفكرة الدولة والهوية القومية والوطنية والثقافية للعراق.بمعنى اصطفافها بوعي أو دون وعي في مسار الابتعاد الفعلي عن حقيقة العراق ومرجعيات وجوده التاريخي والثقافي. (٨٧)

كان هناك اعتقاد (ان الانتخابات ستلغي المحاصصة التوافقية،الا ان الخريطة الاجتماعية للمكونات العراقية اصبحت محكومة بمبدأ الاستقطاب الطائفي والديني والقومي وحتى العشائري،وقد تكون طريقة الانتخاب بالقائمة المغلقة احدى هذه الاسباب التي مهدت الى حد ما لهذا الاستقطاب الذي انعكس بدوره على تركيبة مجلس النواب.والذي حدا بدوره ان يتم توزيع المراكز القيادية على اساس هذه التركيبة،..ما ادى الى وجود قيادات متعددة لن تسمح بوجود رجال دولة من جهة،كما ادى في الوقت نفسه الى ضعف وتخلخل مفهوم المواطنة الضروري لتأسيس وبناء واستمرارية فكرة أو مبدأ دولة القانون.).(٨٨) واشاع نظام المحاصصة نمطا(مافيويا) للحكم،غير مألوف في التجارب السياسية،مما ادى الى انعدام تام للثقة لدى المواطن في الدولة ذاتها.فقد ادت تفاعلات القوى المتنفذة الى حبس المواطن في مدارج الهواجس الطائفية والاثنية،وجعله مجرد أداة في الحشد الطائفي والعرقي- يلجأون اليه فقط في الانتخابات التي يريدون من خلالها الوصول الى السلطة،دون ان يكون شريكا حقيقيا فيها- مما أوصل المواطن الى حالة استلاب .(٨٩)

إن مسؤولية تحقيق التكامل والاندماج الوطني،وان كانت تقع في جزء كبير منها على عاتق الدولة والسلطة فان للمؤسسات الوطنية دوراً في هذه العملية،ونقصد بهذه المؤسسات الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والتعاونيات والجمعيات الثقافية،فهذه المؤسسات تتسم بطابعها الجماهيري يمكنها من القيام بدور أساسي في عملية التكامل من خلال تعزيز مبادئ الانتماء الوطني وتعزيز الولاء للأمة ونشر الثقافة القومية والقيم المشتركة.فأجواء الرضا الشعبي لن تتحقق إلا بتقديم الخدمات للناس،فلا

قيمة لكل تنظير إذا لم يترجم واقعيا على الأرض.فالوثائق الدستورية غير ذات قيمة إذا لم يكن المراد منها مجسدا في الواقع وعلى رأسها تقديم الخدمات،وعلى ذلك لايمكن نكران حقيقة إن البعد السيكولوجي للتكامل يعتمد في معطى أساسي من معطياته على مقدار الخدمة التي يؤديها السياسي والمنفعة التي تقدمها السلطة للجمهور.ولا غرو إن نقول إذن إن التكامل يبتعد بتضاؤل الخدمة والخدمات لان الهاجس سيكون التكتل على الجماعة الفرعية والانضواء تحت لوائها وتصور الحل على أساسها وطبقا لدواعيها الدينية والطائفية والقومية أو الإقليمية وحتى المناطقية.(٩٠) وللاحاطة ببعض اوجه التحديات الاجتماعية سوف نتناول عددا من المشاكل المهمة،هي:

١- مشكلة الهوية الوطنية والمواطنة.

تعد المواطنة كمفهوم وقيمة،هي المرتكز الصالح لتحقق الهوية، ومن ثم تحقق الانتماء والشعور به،وهو يشكل ابرز مخرجات هذه الهوية،والهوية هي السمة الجوهرية لأي ثقافة ما،تتغذى من عناصر متداخلة ومتشابكة وربما متزاوجة بشكل مطلق فيما بينها،كيما تشكل بطبيعتها مرجعيات منتقاة منها تتوزع ما بين مادية وغير مادية،تتفاعل مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني وغيرها،لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء الفاعل،ككينونة خالدة.

فالمشكلة التي يعاني منها المجتمع العراقي هي تفجر حالة البحث عن الهوية في ظل الاحتلال،وان عملية تحقيق الانسجام بين المكونات الاجتماعية،ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية،في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والاثني والديني،هو ابرز تحديات مرحلة ما بعد احتلال العراق منذ عام ٢٠٠٣،على الاطلاق،كون الاجتماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية،تخضع لاختبار قل نظيره في تاريخ العراق في ظل ظروف تعد مفصلية بامتياز،لاسيما وان الدفع باتجاه تقويضهما معا يعد مطلبا مخفيا لقوى اقليمية مجاورة ولقوى الاحتلال.(٩١)

و(لا تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها الا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هويات اجتماعية متنوعة،وتسعى إحدى تلك الجماعات أو كل واحدة منها الى تقديم نفسها وهويتها الفرعية بوصفها مشروعا لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات الاجتماعية الاخرى المغايرة لها،وتذيبها فيها،بما يدفع حاملي تلك الهويات الى رفض تلك الهوية الوطنية-السياسية،ويدعوهم ليس الى التمسك بهويتهم الاجتماعية فحسب،بل وحتى طرحها كهويات وطنية- سياسية بديلة ومضادة،مما يعرقل في النهاية أو يمنع كلياً تحقيق الاندماج الوطني(وليس

الانصهار)،المشروط بالانتماء الى هوية وطنية سياسية واحدة تحترم وجود وحقوق وحريات الهويات الاجتماعية الفرعية المندرجة في اطارها.).(٩٢)

(ان النكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة،يظل مصدرا محتملا لحدوث الصراعات بين البشر، ومن دون الذهاب الى المشترك الاعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع أو ذوبانها، لهذا فان الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة،بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهنا بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات،أي انها لابد وان تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس،من خلال اجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في اضفاء روح التعايش السلمي والاندماج.) (٩٣)

لقد تسبب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل اشكالية الهوية العراقية في تفاقم واتساع هذه الاشكالية،بعد ان تفاعلت مع الاشكاليات الاخرى للتنمية في العراق،كالشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، فتسببت كل ازمة منها في تعقيد الاخرى وزيادة حدتها. وهكذا تنازعت المواطن العراقي في مسألة الهوية، أربع هويات على الاقل ذات طبيعة متنافسة، ان لم تكن متناقضة، هي الهويات القومية والوطنية والدينية والمذهبية، التي كان من شأن اختيار ضمني أو صريح لإحداها ان يحدث مشكلات داخلية أو اقليمية،اذ اصطدمت الهوية القومية العربية بمشاعر التكوينات الاجتماعية الاثنية والقومية غير العربية داخل الدولة العراقية خاصة،والعربية عامة.ومن ثم،كانت مشكلة الدولة العراقية منذ ولادتها هي تداعيات الاختيار بين الهويات المتنافسة،وما يرتبط بكل اختيار ويصاحبه من لغة الخطاب السياسي وتطبيقاته.(٩٤)وكان من نتائج اشكالية الهوية وحالة الانقسام في المجتمع في العراق الاتي:

اولا- فتح ابواب العراق واسعة امام التدخلات الاقليمية والدولية.

ثانيا- القبول بالمشاركة في عملية سياسية شوهاء تقوم على محاصصة مزدوجة طائفية وقومية في آن واحد.

ثالثا- اقامة ديمقراطية توافقية،الا انها اثبتت في الواقع ان كل طرف فيها عمل وسيعمل على افشال نشاطات الاطراف الاخرى بايقافه حتى ما هو في مصلحة الشعب العراقي منها،مما تسبب بالنتيجة في ايقاف احوال البلاد والعباد.فالديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية وسيلة لمنع الهيمنة وتهميش جماعات الاقلية،والتوافقية تلطف التعددية ولاتؤدي الى زوال مفاعيلها. (٩٥)

رابعا- وضع دستور دائم قيل في نقده اكثر بكثير مما قيل في مدحه،وسمعنا عن تعديلاته اكثر مما سمعنا عن انجازاته.

خامسا- وقوع عمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية الطائفية،تخف حدتها حين تكون العلاقة هادئة بين الكتل السياسية،ولا يستعر أوارها الا حين تختلف هذه الكتل ويبدأ تنافسها وصراعها.(٩٦)

لقد اوضحت انتخابات العام٢٠١٠،وجود اتفاق عام على مسؤولية المحاصصة عن كل اخطاء وخطايا العملية السياسية في العراق،مما دفع بالقوى السياسية المشاركة في الانتخابات الى التخلي عن اسلوب التشكيل الفئوي لمرشحيها،واعتماد اسلوب التشكيل المتنوع بدلا منه. والذي يعد وضعا متقدما نسبيا على الاقل ،مقارنة بما كان عليه الحال في انتخابات العام٢٠٠٥، وهذا ما يفرض على القوى السياسية العراقية،ليس تغيير بعض الاسماء في قوائمها الانتخابية فحسب، بل تغيير طبيعتها وبرامجها واهدافها ايضا،لتكون ذات هوية وطنية سياسية عراقية عامة وشاملة، وموحَدة وموحِدة تستوعب طبيعة وبرامج واهداف كل الهويات العراقية المجتمعية المتعددة والمتنوعة.(٩٧)

ان معوقات التعايش تكرست في ثقافة فقهية وقومية،تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية،فالاحزاب الدينية،شيعية كانت أم سنية،التي تتصدر الواجهة في السياسة والسلطة ليس بإمكان شخوصها الاستغناء عن ذلك الارث،بل تجد فيه محطة جذب وتأييد،تحاول ابرازه والتذكير به بين مدة واخرى،خشية من تخلخل الصف الطائفي خلف قيادتها.والاخطر من هذا،ان ما كان يقوله رجل دين ويفتي به ضد الاديان أو المذهب الاخر في مجلس محدود،اخذ يبث الآن عبر الفضائيات،التي تمتلكها احزاب وكيانات متنفذة،والتي قسمت العراق الى غيتوات طائفية وقومية.(٩٨) وما تضمنه الدستور من مواد عديدة تكفل تطمين حقوق المواطن لكن اغلب هذه المواد البراقة بقيت حبرا على ورق ووقفت سياسات المحاصصة والتوافقية بوجه تنفيذ اكثر المواد التي نص عليها الدستور وفقد المواطن فرصة الانتفاع من الحقوق الاقتصادية والخدمات والاستفادة من الضمانات الصحية والاجتماعية المنصوص عليها رغم مرور مدة زمنية ليست قصيرة على تشريع تلك المواد.(٩٩)

ختاماً من الضروري ان تعي القوى السياسية المختلفة،اهمية ان تكون للعراق هوية وطنية موحدة،والعمل على تحقيق دولة المؤسسات ومجتمع القانون،كونهما الشرطين الوحيدين والكافيين لتوحيد الدولة العراقية وأول عوامل قوتها.

٢- المشكلة الطائفية.

الطوائف مفهوم يشير فقط الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع.اما الطائفية فهي استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية،وعادة ما تستخدم الطائفية الدين كوسيلة لتحقيق اهداف دنيوية معينة في مواجهة

طوائف اخرى .(١٠٠) وتعرف الطائفة بانها التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد،أو هي ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الاساسي لخلافات حول الممارسات أو المعتقدات الدينية او كليهما،الا ان هذا الجزء لا يؤسس دينا جديدا.أما الطائفية فهي تمحور جماعة بشدة حول نسق لمعتقد يخلق ثقافة وشخصية التعصب المضادة لثقافة وشخصية التسامح.ويشتمل مفهوم الطائفية على اربعة عناصر هي: (١٠١)

أ- تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد وضعف الانتماء المشترك،بسبب عدم الاندماج الاجتماعي.

ب- الصراع في اطار نظام يقوم على العصبية الاقوى(التعصب)،وتحوله الى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبيات الاخرى.

ت- ارتباط الطائفية بالدين.

ث- الاقليات،وبروز حالة الاقلية القومية والدينية.

وهناك منّ يرى ان المجتمع العراقي تعددي في مجالي الدين والاثنية،وهما مسيستان الى حد كبير،وبدأتا تصبحان اكثر تخندقا وتنافرا.اذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل الى ان تصبح جلية ونافرة.كما تتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعراقية،ويصبح التقسيم الطائفي قابلا للانفجار لاسباب سياسية ودينية.وهنا يمكن القول ان المشكلة الاساسية في الازمة الحالية تتمثل بالطائفية السياسية التي هي عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرفاته وعلاقته بالاخر،وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التعددي وعامل مفكك لوحدته.(١٠٢)

ان (عملية الانشقاق الاجتماعي السياسي الطائفي،والانشقاق الاجتماعي القومي،في تاريخ العراق الحديث والمعاصر،توجد صراعات وتعارضات طائفية بين الاطر الشيعية مقابل السنية،وقومية بين العرب والاكراد،اما في عملية الانشقاق العشائري القبلي فان القبيلة تؤدي دورا تفكيكيا للاطر الطائفية على اساس مذهبي،وللاطر القومية على اساس عرقي،اي ان التعارض القبلي في الاساس يكون بين الوحدات المتناظرة مذهبيا وعرقيا.)(١٠٣)

ويمكن القول ان الطائفية في العراق هي طائفية فكرية،تتمثل في خصائص الاحزاب ،والفهم الطائفي للاسلام،من خلال تباين بعض المصادر الخاصة بالقراءة،أو اختلاف آليات القراءة،الى جانب الطائفية السلوكية وهناك محاولات داخلية وخارجية لتغذية هذا النمط من التفكير لاسيما وانه يترافق مع حملة تكفير واسعة من جهة من الجهات تجاه الجهات الاخرى- بل حتى الاحزاب التي تنبذ الطائفية تحمل في

ثنايا اعضائها نظرات طائفية–تتمثل في متابعة الطرف الاخر وأدائه في هذا الموقع أو ذاك.فالطائفية في الفهم والسلوك تحد من نشاط الاحزاب السياسية وتحصرها في اطار الطائفة التي ينتمي اليها،دون ان يتعدى الى الطائفة الاخرى.وسيكون التحالف بين الاحزاب على اساس الطائفة،في مواجهة الاحزاب من الطائفة الاخرى،وهنا سيكون التحالف تكريسا للطائفية وليس حلا لها.(١٠٤)

ان تجربة ما بعد الاحتلال الامريكي تبرهن على ان المشاريع الاجنبية تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها.كما ان القوى الجزئية من اقليات قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية وسياسية،لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعاييرها.وهذا يتعارض مع حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليس قومية أو عرقية أو طائفية أو جهوية.وهنا نجد ان نجاح اي مشروع كبير هو اولا وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الاشكاليات التي تواجهها الامة والدولة.وهنا تبرز ضرورة صياغة الاتي:(١٠٥)

اولا– رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة .

ثانيا– تحديد ماهية الدولة الشرعية بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق.

ثالثا– بناء الاوزان الداخلية للسلطة والمجتمع المدني عبر صياغة الرؤية العامة لفكرة الحرية والنظام بمختلف اشكالها ومستوياتها في العراق.

رابعا– تأكيد المسؤولية التاريخية والاخلاقية للنخب العامة والسياسية بشكل خاص،وضرورة ارتقائها الى مصاف الادراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية،بوصفها هوية المستقبل ايضا.

٣– دور المرأة

وفي اطار التحديات الاجتماعية تبرز قضية دور المرأة،فما زالت المرأة العراقية تتأرجح بين تيارين،تيار منهنّ شكل متغيرا تابعا للرجل ورفض استقلالها وممارسة حريتها والاعتراف بذاتها كشخصية مستقلة،وهذا يعود الى تراكم التنشئة الاجتماعية العائلية لذات المرأة،وهذه الشريحة احتجت ورفضت حريتها فألبستها اللبوس الديني، وهو بالحقيقة اجتماعي–عشائري أكثر مما هو ديني.وبعضهن الاخر يرينَ ان هذه المرحلة هي فرصة المرأة الذهبية في اثبات ذاتها،وتسعى بكل جهد ان تكسر هذه القيم الاجتماعية المقيدة

لشخصيتها والكابحة لابداعها،لكونها واعية الى اهمية كيانها كي تكون متغيرا مستقلا وتجعل الديمقراطية متغيرها التابع،والانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الديمقراطي العقلاني .(١٠٦)

ولا تزال المرأة بعيدة عن مواقع القرار السياسي المؤثر،أو الفاعلية السياسية على صعيد البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف التنفيذية العليا،على الرغم من حضورهن العددي في بعض هذه الفعاليات،ولا سيما في مجلس النواب وبعض الوزارات بفعل تطبيق نظام الحصة أو الكوتا.وتشير الارقام الى ان عدد النائبات في مجلس النواب بلغ ٥١ امرأة من مجموع اعضاء مجلس النواب البالغ ٢٧٥ نائباً،في دورة(٢٠٠٦-٢٠١٠)،اي بحدود ١٨،٥% من النسبة الكلية للاعضاء،وكان ذلك دون رقم الكوتا المطلوبة.أما في انتخابات ٢٠١٠ فقد بلغ عدد المرشحات اكثر من ١٨١٥ امرأة من اصل ٦٥٣٩ مرشحا في عموم الدوائر الانتخابية في البلاد للتنافس على ٣٢٥ مقعداً.(١٠٧)

وتبقى الاشارة الى ان مساهمة المرأة في السلطة التشريعية (اثبتت ضعفا واضحا في الاداء،اذ لم تستطع الكتلة النسوية داخل البرلمان العمل على تعزيز العمل النسوي من خلال تعجيل مجموعة من القوانين التي تعزز دور المرأة في المجتمع والدولة فضلا عن ذلك لم تفلح البرلمانيات في مجلس النواب من اقرار تشريع يحمي المرأة ويدافع عن حقوقها العادلة،ولم تفلح البرلمانيات من طرح قضية المرأة العراقية التي ترزح تحت ظروف الفقر والعوز والانتهاك والعنف الاسري...رغم وجود ٨٢ من النساء كبرلمانيات الا انهن فشلن ان يثبتن جدارتهن في خدمة المرأة العراقية،وان يكونن المدافعات عن حقوق النساء العراقيات اذ بقيت الكتلة النسائية مشتتة حسب الاحزاب والكتل والطوائف السياسية.) (١٠٨)

وفي محصلة الحديث عن التحديات الاجتماعية،نجد تراجعا في قطاعات التعليم والصحة والخدمات وهي حصيلة واضحة لتدهور الوضع السياسي العام،فنجاح الحكومة القائمة في تطويق الآثار الاجتماعية السلبية للمرحلة السابقة سيترك انطباعا ايجابيا على منظومة القيم الثقافية في المجتمع،وتغيير الكثير من المفاهيم التي سادت خلال مرحلة الارتباك الوظيفي للدولة،كما تواجه الحكومة تحديات أخرى في مجال الإسكان وتوفير الطاقة الكهربائية وتحسين شبكات الصرف الصحي،وتتعقد عملية النهوض بهذه القطاعات مع تزايد ظاهرة الفساد المالي والإداري الذي أصبح عبئا ثقيلا يلقي بظلاله على مختلف مفاصل ومرتكزات الدولة ،ولاشك في إن قدرة الحكومة على تحقيق قدر معقول من تلك النواحي سيساعد على استقرار المجتمع وإعادة تنظيمه الاجتماعي من جديد.(١٠٩)

خامسا- التحديات البيئية.

فالمشكلات البيئية وتداعياتها الصحية،حتى الساخنة والخطيرة منها،ليست ضمن أولويات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٣،ولحد الان.وفيما تتفاقم حدة هذه المشكلات وتداعياتها لم تتخذ اجراءات جدية وفاعلة للحد منها،أو معالجتها.فقد استخدمت القوات الامريكية والبريطانية اسلحة اليورانيوم المنضب في حربين مدمرتين عامي١٩٩١ و٢٠٠٣.وقدر الخبراء الكمية التي استخدمت بما لا يقل عن ٣٠٠٠ طن.وخلفت كارثة بيئية وصحية وخيمة.(١١٠)

وتشير بعض الدراسات الى ان قوات التحالف استخدمت في حرب عام ١٩٩١،كمية بحدود ٣٧٥ طنا من اليورانيوم المنضب.أما في حرب عام ٢٠٠٣ فقد استخدمت اسلحة اليورانيوم المنضب بكميات مضاعفة (١١٠٠– ٢٢٠٠طن).فضلا عن السرقات والعبث التي طالت منظمة الطاقة الذرية العراقية،التي تضم أكبر منشأة نووية عراقية في منطقة التويثة للاغراض السلمية،ويمكن القول ان ما حدث كارثة نووية ولكن على نطاق أصغر.وتأثير هذه الكارثة مستمر وستكون هناك مضاعفات صحية وبيئية آنية وأخرى بعيدة المدى.(١١١)

ان عدم اتخاذ اجراءات جدية وفاعلة للتخلص من التلوث الاشعاعي الى يومنا هذا نجم عنه اصابة مئات الالاف من العراقيين،وخصوصا من سكان المناطق الملوثة بامراض سرطانية فتاكة،ومات منهم عشرات الالاف،وفي مقدمة الضحايا اطفال العراق.والمشكلة الاهم هي عدم تحديد الجهات الرسمية المسؤولة عن معالجة المشكلات البيئية الساخنة،في الوقت الذي تشير فيه وزارة البيئة بانها ليست الجهة المعنية بالمعالجة،وان عملها ينصب على رصد التلوث واعطاء توصيات بهذا الموضوع.

وتتزايد حدة مشكلة التلوث في العراق مع دخول البضائع الملوثة بالاشعاع ومن مختلف المناشئ الاجنبية،فالحكومات المتعاقبة لم تقم باجراءات جدية وفاعلة لتنظيف البيئة العراقية من تلك المخلفات وانقاذ الضحايا،مثلما لا توجد لدى الحكومة الاتحادية،ولا لدى مجالس المحافظات خطة استراتيجية علمية مدروسة لمعالجة المشكلات البيئية والصحية ،حتى الخطيرة منها.مما يعني بقاء العراق ضمن قائمة الدول التي تحتل النسب الاعلى في وفيات حديثي الولادة،وانتشار الامراض السرطانية،وضرورة معالجة الحكومة لمشكلة التلوث الاشعاعي وتنظيف البيئة العراقية منه.وان تقوم لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب بطرح المشكلة وحث المجلس على اتخاذ ما يلزم من تشريعات بشأنها،والزام الحكومة بوضعها ضمن أولوياتها.(١١٢)

الخاتمة

ليس من السهولة،ان ترسم حدود واطار ومفاصل المشهد العراقي المستقبلي،سواء للمدى القريب،أو البعيد.وما يمكن ان يوصف به الوضع في العراق هو انه قابل لجميع الاحتمالات،وان المفاجأة قد تتغلب على جميع انماط الاستقراء المستقبلي.وقد اثبتت تجربة العملية السياسية الجارية منذ العام٢٠٠٣،استحالة الاستمرار في ادارة الحكم في العراق بالطريقة التوفيقية،وليس النظام التوافقي كما يدعى.فالنتيجة الواضحة لما جرى خلال الدورتين الانتخابيتين عامي٢٠٠٥ و٢٠١٠،هي ان البلد في حالة شلل تام،وغير قادر على النهوض من حالة الانهيار والدمار الذي اصابه،نتيجة الغزو وتحلل الدولة.

لقد جاءت التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣،بعد عقود من الاستبداد السياسي وركزت على موضوعة الحريات(قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام٢٠٠٤،والدستور الدائم عام٢٠٠٥)ولكنها اهملت الجانب الاهم والمتعلق بالمؤسسات وبعملية التداول السلمي للسلطة.فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات،وبناء الديمقراطية لا يعتمد على النوايا الحسنة للقوى السياسية الحاكمة.فالتداول السلمي للسلطة يواجه مشكلات جمة وصراعات حادة.وبقي التداول يتميز بالخشونة دون السلاسة مما يعوق فاعلية الديمقراطية وقدرتها على التاثير،وما يعزز هذه الرؤية هو عملية تشكيل الحكومات منذ عام ٢٠٠٥ ولحد الآن. وكل ذلك عمق التناقضات،وهدد الاستقرار،وادخل البلاد في دوامة من الازمات عنوانها: العنف، والفساد، فضلاً عن ملامح الاستبداد جراء تناحر النخب والزعامات السياسية على المصالح الضيقة، وانعكس ذلك سلبا على حياة المواطن ومعيشته، وجعل الديمقراطية بعد كل هذه السنوات هشة والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع امام الولاءات الضيقة، وتزداد الازمة تعقيدا مع المؤثرات الخارجية.

ولهذا يقع على عاتق الحكومة العمل على ترسيخ جهود الاندماج المجتمعي،وتعزيز الهوية الوطنية،من خلال تاكيد مبدأ التنوع داخل الوحدة،وادارة التعددية السياسية والثقافية،من خلال التقريب بين قدرات النظام السياسي وقدرات الجماعات الاثنية والطائفية وتنظيمها.ان احد اخفاقات العملية السياسية الجارية هو عدم قدرتها على تعزيز التعددية في اطار الاندماج الوطني والمشاركة كما كان ينبغي.بل لقد أوجدت هذه العملية حالة من التفتت والتشرذم، وبيئة من الكراهية والاحقاد والضغائن، وتحولت الى سلاح للتعصب والتشدد والتطرف.فاصبحت التعددية غطاء للمحاصصة الطائفية التي اسست لحالة طائفية سياسية ومذهبية شديدة العنف، عززت بدورها حالة الاستقطاب المجتمعي التي عملت على تمزيق النسيج

الـوطني، وتـدمير الهويـة الوطنيـة لحسـاب الهويـات الكيانيـة الصـغرى.ويـبرز التسـاؤل هـل يمكـن ان تغيرالانتخابات من الواقع العراقي؟

وللاجابة على السؤال نجد غياب أية ملامح لتغيير جوهري في الهيكل السياسي في مرحلة مابعد الانتخابات، وذلك لأسباب عدة، أبرزها:

١. إن إي تغيير لم يحصل في الدستور الذي قسم العراق على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية.

٢. غياب قانون الأحزاب السياسية وتعمد الأحزاب دخول الانتخابات بدون هذا القانون،الذي يفترض انه يمنع الأحزاب الطائفية والعنصرية من الدخول في العملية السياسية،ومن الواضح إن هذه الأحزاب خططت للاستحواذ على السلطة للسنوات الأربع المقبلة،وتكريس الطائفية والعرقية في العراق.

وبالنتيجة لايمكن إن يعول على هكذا انتخابات في إحداث تغيير جذري في مستقبل العراق،ويدعم هذا الرأي العديد من الملاحظات التي ميزت الأوضاع السياسية في المرحلة التي أعقبت الانتخابات وكان أبرزها:-

الملاحظة الأولى،وتتعلق بالجدل السياسي الذي أثير حول صاحب الأحقية في تشكيل الحكومة،وهل هو رئيس القائمة التي فازت بأكبر عدد من المقاعد أم رئيس الكتلة البرلمانية التي ستضم أكبر عدد من النواب، وهو مايمثل التفافا واضحا على القواعد والأعراف والممارسات البرلمانية المستقرة،فالأصل إن رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد يعطى الحق أولا في محاولة تشكيل ائتلاف حكومي يحقق الأغلبية البرلمانية،أو يضمن على الأقل الحصول على ثقة البرلمان إذا ما اختار حزب معين إن يمتنع عن التصويت على الثقة بالحكومة، فان اخفق في مهمته في مهلة زمنية محددة أعطي هذا الحق من بعده إلى رئيس الحزب الثاني في الترتيب من حيث عدد المقاعد البرلمانية، وهكذا.

والملاحظة الثانية تتعلق بتوجه قادة القوائم الأساسية الفائزة إلى طهران،التي سعت إلى تحقيق الاندماج بين ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي،على إن ينضم إليهما التحالف الكردستاني لتحقيق أغلبية برلمانية مريحة تضمن استمرار الوضع الراهن تماما،إلا إن جهود الدمج واجهت بعض التعثر بعد إعلان السيد عمار الحكيم زعيم الائتلاف الوطني ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي انه لن ينضم إلى حكومة تستبعد القائمة العراقية.

والملاحظة الثالثة هي حالة التدخل الواضح في الانتخابات،فقرارات هيئة المسائلة والعدالة بقيت حاضرة في إمكانية إسقاط العضوية عن نواب تتهم مفوضية الانتخابات بأنها تجاهلت قراراتها بشأنهم،وسمحت لهم بالمشاركة في الانتخابات رغم استبعاد الهيئة لهم،وهو الأمر الذي يمكن إن يؤثر إن حدث على موازين القوى البرلمانية التي يكون للمقعد الواحد فيها أحيانا قيمة نسبية تفوق قيمته الحقيقية بكثير.

والواقع إن المشهد الانتخابي العراقي تميز بمفارقة ذات دلالة،بين ناخب لديه الرغبة في التغيير،طموحا في مستقبل أفضل،ونخبة سياسية غير قادرة على صنع ذلك التغيير المأمول.وبرز التحدي الأكبر أمام النخبة السياسية الحاكمة،في تشكيل حكومة لديها القدرة على حسم الإشكاليات الكبرى التي تواجه الدولة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي،وفي مقدمتها إعادة تحديد هوية الدولة العراقية،سواء في إدارة تفاعلاتها الداخلية مع مختلف أطياف المجتمع،أو مع دول الجوار،حيث إيران شرقا،والدول العربية غربا.

ولم تنجح الطبقة السياسية العراقية التي تبنت مطالب الجماعات القومية والمذهبية،في تحقيق الشعار الذي تبنته باقامة نظام ديمقراطي تعددي.فقد اتضح عقم تجربة الانتخابات في ان تؤسس لنظام ديمقراطي راسخ،كما غابت التوافقية الحقيقية،بعدها اساس التعددية،واستبدل بها نظام تحاصصي في ظل ذلك كله،تنامى الاحساس بالمصالح الفئوية الاثنية والطائفية،مصحوبة بغياب الارادة والمصلحة الوطنية،مما يضرب ركيزة مبدأ الدولة التعددية الاتحادية الناشئة.

فالحل الوسط الذي خرجت به الجماعات المتنافسة للازمة،لن يخرج عن كونه حلا مؤقتا،لن يضع نهاية للمأزق الوطني في العراق.ويطرح ذلك بالحاح ضرورة وجود بديل راسخ من خلال السعي لاطلاق مشروع وطني لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية القائمة على مبدأ المواطنة والحرية والعدالة والمساواة،بغض النظر عن الدين والعقيدة والمذهب والجنس واللون.

هوامش البحث:

١- احمد عطية الله.القاموس السياسي.دار النهضة العربية.القاهرة.الطبعة الثالثة.١٩٦٨.ص,١٢٩

2- W.Phillips Shively.Power&Choice,An International To Political Science,McGraw Hill,Boston,Tenth Edition,2007,p227.

٣- نظام بركات وآخرون.مبادئ علم السياسة.دار الكرمل للنشر والتوزيع.عمان.١٩٨٩.ص٢٠٤-,٢٠٥

٤- اعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في ١٣تموز(يوليو)٢٠٠٣،وعكس تكوينه مكونات الشعب العراقي،اذ ضم ٢٥ عضوا من الشيعة والسنة والعرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين.وتوزعت نسب التمثيل كالاتي:الشيعة ١٤ عضوا(٥٦ بالمئة) والسنة ١٠ اعضاء (٤٠ بالمئة) اذا ما ادخلنا الكرد ضمن السنة.اما من الناحية القومية فقد مثل العرب ١٨ عضوا (٧٢ بالمئة) والكرد ٥ اعضاء (٢٠ بالمئة) ولكل من التركمان والكلدوآشوريين عضو واحد (٤ بالمئة).كما ضم ثلاث نساء شكلن ١٢ بالمئة من اعضاء المجلس. وللمزيد من التفاصيل انظر:صلاح عبد الرزاق.المرجعية الدينية في العراق والانتخابات

البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية.منتدى المعارف.بيروت.٢٠١٠.ص٦١.ايضا:جاريث ستانسفيلد.العراق،الشعب والتاريخ والسياسة.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠٩.ص١٧٩–١٨٦.

٥– اثير ادريس عبد الزهرة.مستقبل التجربة الدستورية في العراق.دار ومكتبة البصائر.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١١.ص,١٠٩

٦– فراس عبد الرزاق السوداني.العراق،مستقبل بدستور غامض.دار عمار للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الاولى.٢٠٠٥.ص١٢٠–,١٢١

٧– خيري عبد الرزاق جاسم.نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه.بيت الحكمة.بغداد.٢٠١٢.ص١٦٤–١٦٧.

*– صدر هذا القانون عن مجلس الحكم في اذار(مارس)٢٠٠٤،وتضمن احكام تسيير الدولة خلال المرحلة الانتقالية،وتحديدا لحين تبني دستور دائم للعراق من قبل برلمان يتم انتخابه قبل نهاية كانون الثاني(يناير)٢٠٠٥،وينتهي العمل به بحلول ذلك التاريخ.وتضمن القانون ٦٣ مادة،توزعت على تسع ابواب فضلا عن ديباجته.تحدث القانون عن الحريات الاساسية وحقوق المرأة وطبيعة نظام الحكم وسلطاته الرئيسة،التشريعية،والتنفيذية،والقضائية.فالباب الاول منه للمبادئ الاساسية(المواد١–٩)،والباب الثاني للحقوق الاساسية(المواد١٠–٢٣)،والباب الثالث للحكومة العراقية الانتقالية(المواد ٢٤–٢٩)،والباب الرابع للسلطة التشريعية الانتقالية(المواد٣٠–٣٥)،والباب الخامس للسلطة التنفيذية الانتقالية(المواد٣٦–٤٣)،والباب السادس للسلطة الاتحادية(المواد٤٤–٤٨)،والباب السابع للمحكمة المختصة والهيئات الوطنية(المواد٤٩–٥٢)،والباب الثامن للاقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية(المواد٥٣–٥٧)،والباب التاسع للمرحلة ما بعد الانتقالية(المواد٥٨–٦٣).وللمزيد من التفاصيل انظر:خيري عبد الرزاق جاسم.العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون.سلسلة كتب مركز العراق.العدد٣٣.مركز العراق للدراسات.بغداد.الطبعة الاولى.٢٠٠٩.ص٧١–٧٢.

٨– صلاح عبد الرزاق.مصدر سابق.ص٧٢–,٧٥

٩– حسان محمد شفيق العاني.حول الانتخابات العراقية.في احمد الديين وآخرون.النزاهة في الانتخابات البرلمانية:مقوماتها وآلياتها في الاقطار العربية.المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص,١٩٠

١٠– خضر عباس عطوان.عراق مابعد الانتخابات...بين الاستحقاقات الداخلية والضغوط الإقليمية.مجلة أراء حول الخليج.العدد٦٨.مركز الخليج للأبحاث.مايو ٢٠١٠.ص٢٠.

١١– جاريث ستانسفيلد.مصدر سابق.ص,٢٠١

١٢– حسان محمد شفيق العاني.مصدر سابق.ص,١٩٠

١٣– جاريث ستانسفيلد.مصدر سابق.ص,٢٠١

١٤– ولد آية الله العظمى السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني في ٤ايلول(سبتمبر)١٩٣٠،في مدينة مشهد الايرانية وينتهي نسبه الى الامام الحسين بن علي بن ابي طالب عليهما السلام.درس في مدينة مشهد ،ثم انتقل الى مدينة قم المقدسة في عهد المرجع السيد حسين البروجردي،اذ حضر دروسه في الفقه والاصول.انتقل الى مدينة النجف الاشرف في عام ١٩٥١،وحصل على إجازات الاجتهاد من السيد الخوئي والشيخ الحلي والشيخ أغا بزرك الطهراني.تقلد زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة السيد الخوئي عام ١٩٩٢ .وللمزيد من التفاصيل انظر: صلاح عبد الرزاق.مصدر سابق. ص٥١–,٥٥

١٥– اثير ادريس عبد الزهرة.مصدر سابق.ص,١٤٠

١٦– المصدر نفسه.ص١٠٢–١٤١.

١٧– جاريث ستانسفيلد.مصدر سابق.ص٢٠٢.ايضا:صلاح عبد الرزاق.مصدر سابق.ص,٧٩

١٨– نقلا عن:عبد الاله بلقزيز.من الجماعة...الى الطائفة،على هامش انشاء (تكتل سني)في العراق. مجلة المستقبل العربي.العدد٣١٦.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.حزيران(يونيو)٢٠٠٥.ص,١٥٠

١٩– اثير ادريس عبد الزهرة.مصدر سابق.ص,١٠٦

٢٠–وللمزيد من التفاصيل انظر:التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٥–٢٠٠٦.مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.٢٠٠٦.ص٣٣٥–,٣٣٦

٢١– جاريث ستانسفيلد.مصدر سابق.ص٢٠٦–,٢٠٨

٢٢– ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان.العراق:قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية.دراسات إستراتيجية.العدد١١٦.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.٢٠٠٦.ص١٥–,١٦

٢٣– صلاح النصراوي.الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة.مجلة السياسة الدولية.العدد١٦٣.يناير ٢٠٠٦.ص١١٣–,١١٤

٢٤– حسان محمد شفيق العاني.مصدر سابق.ص,١٩١

٢٥– جاريث ستانسفيلد.مصدر سابق.ص,٢١٠

٢٦– علاء سالم.الانتخابات العراقية ٢٠١٠ ...هل من جديد؟ مجلة السياسة الدولية.العدد١٨٠.ابريل٢٠١٠.ص١١٠–١١٢. ايضا:اثير ادريس عبد الزهرة.مصدر سابق.ص,١٨١

٢٧- بلقيس محمد جواد.دور المرأة في النظام الديمقراطي،دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية.دار الحصاد.دمشق.الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص٧٧.

٢٨- علاء سالم.مصدر سابق.ص,١١٢

٢٩-كان موضوع اجتثاث البعث حاضرا في الانتخابات الثانية عام ٢٠٠٥،فقد اعترضت هيئة اجتثاث البعث على ١٨٥ مرشحا للانتخابات بحجة انتمائهم لحزب البعث المنحل،الا ان المفوضية العليا للانتخابات رفضت تلك الاعتراضات مالم تكن مؤيدة بقرار من المحكمة،وبعد جدل ومراجعة استقر الامر على ٩٠ مرشحا فقط اصدرت المحكمة في ٢٤ كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٥،حكما بعدم احقيتهم في الترشح لعضوية مجلس النواب وهو ما استجابت له المفوضية العليا للانتخابات،وان كانت العملية لم تكتمل الا بعد اتمام الانتخابات. وللمزيد من التفاصيل انظر:التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.مصدر سابق.ص٣٣٦.ايضا:توبي دودج.العراق على طريق الرجوع الى الديكتاتورية.مجلة المستقبل العربي.العدد٤٠٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايلول(سبتمبر)٢٠١٢.ص,١١٤

٣٠- باسل حسين.الائتلافات الحكومية والبرنامج الحكومي.شؤون عراقية.العدد الثاني.المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. عمان. اذار (مارس)٢٠١١.ص,١٠٥

٣١- استفادت المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من ادخال نظام الكوتا بنسبة لا تقل عن ٢٥% من النساء في المجالس التشريعية في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤،ثم استطاعت ان تنقل هذه النسبة الى دستور العراق الدائم عام ٢٠٠٥،في المادة ٤٩ رابعا التي اكدت يستهدف قانون الانتخابات نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب،وعلى الرغم من الجوانب الايجابية والسلبية للكوتا الا انها ما زالت اهم فرصة متاحة للنساء صعودا الى مجلس النواب واقتحام العملية السياسية،ومع التحول الواضح في السلوك السياسي العراقي وابتعاد المواطن الملحوظ عن الترويج للكتل الطائفية وتطلعه الى بناء دولة مدنية تتوسع الفرصة للنساء المستقلات لخوض الانتخابات والفوز بالمقاعد التشريعية سواء في مجلس النواب أو مجالس المحافظات أو الاقضية أو النواحي. وللمزيد انظر: بلقيس محمد جواد.مصدر سابق.ص٧٩-٨٠.ايضا:ميسون الدملوجي.المشاركة السياسية للمرأة العراقية الفرص والمخاطر(الفرص المتاحة والمخاطر المتوقعة).مجلة شؤون عراقية.العدد الثاني.مصدر سابق.ص٩٥-,٩٦

٣٢-هيثم غالب الناهي.الانتخابات البرلمانية العراقية،بين ازمة تنافس الائتلافات ومصداقية المفوضية.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٧٥.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايار(مايو)٢٠١٠.ص٦٢-,٦٧

٣٣- لو قدر للقانون الانتخابي ان لا يعتمد القاسم الانتخابي للقائمة لما تبقى من المجلس القديم الا ١٧ نائبا،لكون النواب الـ٤٥ الذين لم يحصدوا في احسن حال على اكثر من ١٢٢ صوتا في قوائمهم،ولكن احتساب اصوات القوائم غير الفائزة بالقاسم الانتخابي مهد لصعودهم الى البرلمان.ولهذا يبقى القانون الانتخابي وقاسمه الانتخابي حجر عثرة في طريق التغيير،اذ انهما يضمنان صعود وبقاء الاحزاب القوية نتيجة احتساب اصوات الكيانات التي لن تحقق القاسم الانتخابي للاحزاب الفائزة.وللمزيد من التفاصيل انظر:هيثم غالب الناهي.مصدر سابق.ص٧٢-,٧٣

٣٤-هيثم غالب الناهي.مصدر سابق.ص,٧٤

٣٥- بلقيس محمد جواد.مصدر سابق.ص,٩٩

٣٦- إيمان أحمد رجب.النظام الإقليمي العربي في مرحلة مابعد الاحتلال الأمريكي للعراق.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى. ٢٠١٠. ص,٢٩٣

٣٧- احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص,٢١٨

٣٨- خضر عباس عطوان.مصدر سابق.ص٢٠-,٢١

٣٩- توبي دودج.مصدر سابق.ص١١٥.

**- وضع اتفاق اربيل الشهير حدا لشلل ألم بالمشهد السياسي العراقي بعد الانتخابات،وجرى توقيعه في ١٨اب(أغسطس)٢٠١٠،من قبل السيد نوري المالكي عن حزب الدعوة الإسلامية والسيد مسعود بارزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.وتضمن الاتفاق الأتي:

١. الالتزام بالدستور وتنفيذه.

٢. اعتماد خريطة طريق لتشكيل الحكومة الجديدة كما يلي:

أ- السيد جلال طالباني رئيسا للجمهورية.

ب- السيد نوري المالكي رئيسا للوزراء.

ت- يكون منصب رئيس مجلس النواب للعراقية ورئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية للدكتور إياد علاوي.

٣. يعمل الطرفان بجدية من اجل مشاركة كافة الكتل السياسية في الحكومة الجديدة.

٤. تكون وزارة الدفاع والداخلية والأمن الوطني والمخابرات بعهدة كفاءات مستقلة يتوافق الطرفان بشأنها ثم الإطراف الأخرى.

٥. تشكيل لجنة عليا من دولة القانون(حزب الدعوة الإسلامي)و(الحزب الديمقراطي الكردستاني) برئاسة السيدين المالكي والبارزاني وثلاثة من كل طرف... مهمتها الاتفاق على جميع القضايا الإستراتيجية واتخاذ مواقف موحدة حيال كل القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم،ولا يجوز إن يتخذ إي طرف موقف استراتيجي إلا بتوافقهما.

٦. إجراء الإصلاحات الإدارية الضرورية واتخاذ موقف موحد حيالها(المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية،نظام مجلس الوزراء،تعديل قانون الانتخابات....الخ).

٧. حل المشاكل العالقة مع الإقليم:

المادة ١٤٠،تسليح وتجهيز وتمويل حرس الإقليم،قانون النفط والموارد المائية...الخ.وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد صادق الهاشمي والشيخ جمعة العطواني.القائمة العراقية تحت الضوء،دراسة لأبرز التحولات في النظرية والتطبيق لمشاريع القائمة العراقية السياسية.سلسلة كتب مركز العراق للدراسات.العدد٥٦.مركز العراق للدراسات.مطبعة الساقي.الطبعة الأولى.٢٠١٢.ص٢٦٤-,٢٦٥

٤٠- توبي دودج.مصدر سابق.ص,١١٥

٤١-المصدر نفسه.ص,١١٦

٤٢- ايمان رجب.تعقيدات هيكلية:التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٨٩.يوليو ٢٠١٢.ص١٣٢-١٣٣.ايضا: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).مصدر سابق.ص٢١٩-,٢٢١

٤٣- مهدي جابر مهدي.اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣.مجلة المستقبل العربي.العدد٤٠٥.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٢.ص,١٥٥

٤٤- عبد الواحد مشعل.تحديات الحكومة العراقية الجديدة في مجتمع متأزم.مجلة أراء حول الخليج.العدد٦٨.مصدر سابق.ص٣٣- ,٣٥

٤٥- إيمان رجب.العراق بعد عام ٢٠١١:التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٩٦.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.شباط(فبراير)٢٠١٢.ص٦٦-,٦٧

٤٦- مهدي جابر مهدي.مصدر سابق.ص١٤٦-,١٤٩

٤٧- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠.مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.٢٠١٠.ص,١٨١

٤٨- إيمان رجب.العراق بعد عام ٢٠١١:التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي.مصدر سابق.ص٦٨-,٦٩

٤٩- نقلا عن:توبي دودج.مصدر سابق.ص,١٠٨

٥٠- صلاح النصراوي. العراق والطريق الى الدولة المدنية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٨٣.يناير ٢٠١١.ص,٢١

٥١- ميثم الجنابي.فلسفة الهوية الوطنية(العراقية).دار افكار للدراسات والنشر.دمشق.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص١٦٨.

***- الأكراد هم جماعة قومية،وحدتها عوامل الجغرافية والعرق والدين،ومزقها التاريخ والمصالح الدولية،ونتيجة عجز الدول التي يوجد فيها الأكراد عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعابهم،تحولت هذه المشكلة الى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول.

ويختلف المؤرخون في تقرير أصول الأكراد،فمنهم من يرجعهم الى أصول عربية،ومنهم من يرجعهم الى أصول تركية وآرية،فلغتهم تنتمي الى عائلة اللغات الآرية،وتاريخ وجودهم في منطقة كردستان يعود الى قرون عديدة سبقت ميلاد السيد المسيح.وللمزيد من التفاصيل انظر: دهام محمد العزاوي.الاحتلال الأمريكي للعراق وإبعاد الفيدرالية الكردية.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الأولى.٢٠٠٩.ص,١٣

٥٢- ايمن ابراهيم الدسوقي.هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان-العراق.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٥٧.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٨.ص١٣٦-,١٣٧

٥٣-كان التنافس بين تركيا وبريطانية في السيطرة على ولاية الموصل التي تضم المحافظات ذات الأغلبية الكردية(أربيل،ودهوك،والسليمانية)هو العامل الرئيس في ظهور المشكلة الكردية،وبقيت هذه المشكلة معلقة وموضع نزاع خلال حقبة ١٩١٨-١٩٢٥ الى ان حسمتها عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول(ديسمبر)١٩٢٥ لصالح العراق.وللمزيد من التفاصيل انظر:موسى السيد علي.القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية.دراسات إستراتيجية.العدد٤٦.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.٢٠٠١.ص١١.ايضا:مايكل م.غنتر.مستقبل الكرد في العراق بعد انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.في فالح عبد الجبار وهشام داود(محررين).الاثنية والدولة- الأكراد في العراق وإيران وتركيا.ترجمة عبد الإله النعيمي.معهد الدراسات الإستراتيجية.بغداد-بيروت.الطبعة الأولى.٢٠٠٦.ص٣٨٠.

٥٤- ايمن ابراهيم الدسوقي .مصدر سابق.ص١٣٤.ايضا:قحطان احمد سليمان الحمداني.الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٦٠.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.شباط(فبراير)٢٠٠٩.ص,٣٣

٥٥- جاريث ستانسفيلد.التوصل الى توازن خطر:السياسة الكردية في عراق ما بعد صدام. في فالح عبد الجبار وهشام داود(محررين).مصدر سابق.ص٤٤٣-,٤٤٤

٥٦- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠.مصدر سابق.ص١٨٤-,١٨٥

٥٧- نقلا عن:احمد طاهر.كردستان العراق وتجديد المطالبة بـ "تقرير المصير".مجلة السياسة الدولية.العدد١٨٣.مصدر سابق.ص,١٢٨

٥٨-المصدر نفسه.ص١٢٨-,١٢٩

٥٩- ايمن ابراهيم الدسوقي.مصدر سابق.ص١٥٠-,١٥٢

٦٠- توبي دودج.مصدر سابق.ص,١١٩

٦١- اثير ادريس عبد الزهرة.مصدر سابق.ص,٢٤٠

٦٢- المصدر نفسه.ص٢٢٢- ,٢٧٨

٦٣- دهام محمد العزاوي.مصدر سابق.ص,٧٠

٦٤- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠.مصدر سابق.ص,١٨١

٦٥- رعد الحمداني.واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للاصلاح.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٥٦.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٨.ص١٠٨-,١٠٩

٦٦ وليد الزبيدي.العراق:مستويات الصراع بين ارادتين.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٧٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.اذار(مارس)٢٠١٠.ص٨-,٩

٦٧- إيمان رجب. العراق بعد عام ٢٠١١:التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي.مصدر سابق.ص,٧٣

٦٨- إيمان احمد رجب.استقرار العراق..علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٩.يناير ٢٠١٠.ص١٢١-١٢٢.

٦٩- فراس عباس فاضل البياتي.أطفال العراق:ماض مرعب ومستقبل مجهول.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٦٢.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.نيسان(ابريل) ٢٠٠٩.ص,١٢٧

٧٠- انظر:عبد المنعم السيد علي.البناء الاقتصادي العراقي:الاسس والمقومات – القيود والتحديات.العراق دراسات في السياسة والاقتصاد. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الاولى.٢٠٠٦.ص٨١-٨٢.

****- ورث العراق بعد عام ٢٠٠٣،تركة ثقيلة واختلالات بنيوية من عقود مضت، منها المديونية بـ (١٢٧) مليار دولار،وتعويضات تقدر بـ(٣٠٠)مليار دولار الى حوالي ١٠٠ دولة،الثابت منها يبلغ (١٤٨)مليار دولار،وغير الثابتة بلغت (١٧٢)مليار دولار،ويؤكد توم دوسون المتحدث باسم صندوق النقد الدولي:(نحن نقوم بجمع المعلومات المتعلقة بحجم الالتزامات المالية الإجمالية ونعد أيضا تقديرات بحجم الدين الذي يمكن تحمله)،ويوضح جيمس وولفن سون رئيس البنك الدولي:(إن إجمالي عبء الدين المستحق على العراق يبلغ نحو ١٢٠مليار دولار)وتحت ضغط عدم قدرته على السداد،لجأ العراق الى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاقية الائتمان الساندة(**SBA**) اللاحقة لاتفاقية نادي باريس لإعادة جدولة الديون،لكن مقابل تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي بهدف توجيه الاقتصاد وتصحيح مساراته نحو تخصيص الموارد وتوظيفها لاطلاق العنان لعملية النمو الاقتصادي المستدام،الا ان ما حصل عليه العراق من قروض من تلك المؤسسات ذهبت في معظمها الى جيوب السياسيين الفاسدين وليس الى الشعب بسبب فساد الدولة ومؤسساتها.نقلا عن: سرمد عبد الستار أمين.رؤية إستراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله.مجلة دراسات عراقية.العدد٢.مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية.بغداد.حزيران(يونيو)٢٠٠٥.ص١٥٥.ايضا: هيثم كريم صيوان.فساد الطبقة السياسية في العراق،دراسة اقتصادية.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٨٩.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تموز(يوليو)٢٠١١.ص٦٤-,٦٥

٧١- محمد علي موسى.إدارة موارد العراق في ظل الاحتلال.المصدر:**www.Arabia.net**

٧٢- شهد عام ١٨٧١ بداية الاهتمام الجدي بالنفط العراقي،فقد اتجه الوالي مدحت باشا نحو استثمار النفط الموجود في منطقة خانقين ومندلي،وجلب اليها الادوات والخبراء الفنيين من المانيا بغية اتمام المشروع،لكن عزله عن الولاية في عام ١٨٧٢ حال دون انجازه،حتى ان الادوات تلفت نتيجة الاهمال في العراق،وتلا ذلك محاولات قام بها الخبراء الفرنسيون في اواخر القرن التاسع عشر لتحسين الانتاج وزيادته في مناطق القيارة وطوزخورماتو وبابا كركر في شمال العراق.وللمزيد من التفاصيل انظر:اسماعيل نوري الربيعي.الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقي.مجلة السياسة الدولية.العدد١٦٨.ابريل ٢٠٠٧.ص١٥٠.ايضا: :بسام يوسف وإرك ديفيز.تفسير الحكم الاوتوقراطي في العراق:النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي-سياسي.في ابراهيم البدوي وسمير المقدسي(محررين).تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.٢٠١١.ص,٣٧٢

٧٣- محمد علي زيني.دولة القانون وتبديد اموال الشعب العراقي في اتفاقيات النفط.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٧٧.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تموز(يوليو)٢٠١٠.ص١١٠-,١١٣

٧٤- حقق العراق مستوىً عاليا جدا من النمو والتنمية الاقتصادية خلال حقبة ١٩٧٠-١٩٨٠،بعد تضاعف الموارد النفطية عشرين مرة.وبحلول العام١٩٨٠،بنى العراق اكثر نظم الرعاية الصحية تقدما في الشرق الاوسط،ووسع بشكل كبير نظام التعليم،ومع ذلك،كانت هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والرخاء من ناحية،والتغيير الديمقراطي من ناحية اخرى.فقد اعتمد تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية على الثروة النفطية كليا تقريبا،وهو ما يشير الى الطابع الريعي للاقتصاد العراقي،ومن المعلوم ان نظرية الدولة الريعية ارتبطت بالحكم الاوتوقراطي،اذ تذهب الفرضية الاساسية الى ان قدرة الدولة على انتزاع

الريوع من بيع السلع ذات الطلب العالي تسمح لها بالالتفاف على الجماهير عموما كمصدر للايرادات،وبالتالي تجاهل الضغوط الهادفة للاصلاح والتغيير السياسي.وللمزيد من التفاصيل انظر:بسام يوسف وإرك ديفيز.مصدر سابق.ص٣٣٩-٣٧٣,

٧٥- سرمد عبد الستار أمين.مصدر سابق.ص,١٥١

٧٦-كانت الحكومة العراقية قبل الاحتلال تمتلك نحو١٩٢ مشروعا مملوكا للدولة يعمل فيها نصف مليون فرد يعاني اكثر من ٥٠% منهم من البطالة المقنعة،وتعاني هذه المشروعات من التقادم التكنولوجي.ويتكون القطاع الصناعي العام في العراق من ٦١ شركة تضم ٢٣٠ معملا في المجالات الصناعية،وتنقسم على القطاعات التخصصية الآتية:قطاع الصناعات الانشائية الذي يضم تسع شركات ويعد ابرز القطاعات الصناعية في العراق،وقطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية،وقطاع الصناعات الهندسية،والقطاعات النسيجية والغذائية والدوائية.وللمزيد من التفاصيل انظر:جواد كاظم البكري.العراق السنة صفر:اشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال. في مجموعة مؤلفين.المواطنة والهوية العراقية.بيسان للنشر والتوزيع والاعلام.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١١.ص٢٣٠-٢٣٢,

٧٧- استمر الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في معاناته بسبب تزايد معدلات التضخم،ويعود ذلك الى غياب القوانين المنظمة للانشطة الاقتصادية،وغياب الخطط والحلول الاقتصادية لمعالجة المشكلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي.وتزايدت الشريحة الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المنخفض وقدر عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي ٢٣% من مجمل سكان العراق عام ٢٠٠٩،وهو ما يمثل ٦،٩ مليون مواطن لايجدون قوت يومهم،طبقا للاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.وللمزيد انظر: نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح.الاقتصاد غير الرسمي في العراق.مجلة المستقبل العربي.العدد٤٠٤.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الاول(اكتوبر)٢٠١٢.ص٨٦-٨٧.ايضا:جواد كاظم البكري.مصدر سابق.ص٢٣٤-٢٣٥,

٧٨- عبد المنعم السيد علي.مصدر سابق.ص٨٨-٨٩.

*****- عرف البنك الدولي الفساد بأنه الاستغلال السيء للوظيفة العامة او الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة ، ويعرف ايضاً بسوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب او من العلاقات من اجل تجاوز مبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات ، في قرارات موظفي الحكومة او القطاع الخاص. ويصنف الى: فساد سياسي وهو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وفساد اقتصادي ، باستعمال المال المشبوه وسيلة للضغط والتعامل لتحقيق ارباح مالية او تزوير الحقائق والوقائع الاقتصادية لذلك. والفساد الاجتماعي ويعني خللاً في القيم الاجتماعية والاسرية، والفساد الثقافي ويعني تصدير نموذج ثقافي وتعميمه بكل ما فيه من قيم رذيلة وسوء. نقلا عن: مي فريد. الفساد : رؤية نظرية .مجلة السياسة الدولية . العدد ١٤٣. يناير ٢٠٠١.ص ٢٢٤. ايضاً: المرسي السيد حجازي . التكاليف الاجتماعية للفساد.مجلة المستقبل العربي. العدد ٢٢٦.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠١.ص ١٨-٢٥.

٧٩- هيثم كريم صيوان.مصدر سابق.ص٧١-٧٣,

٨٠- فساد النخب السياسية هو الاستخدام السيئ للسلطة والنفوذ السياسي للاستئثار بالقوة والثروة والنفوذ بشكل شخصي أو فئوي،اي قد تنحرف تلك النخب بسلوكها عن منظومة القيم السياسية الضابطة وتوظيف النفوذ والسلطة الممنوحة لها من قبل الشعب بشكل شرعي(الانتخابات) أو بشكل غير شرعي(الاستيلاء بالقوة) ليمارسوا عملية الاثراء على حساب مصالح غالبية الشعب وبشكل مناف لكل القواعد والاعراف والاخلاق في مجتمع ما.وقد حظي فساد النخب السياسية باهتمام دولي كبير بعد ان اصبح الفساد ظاهرة عالمية لها اثار في زعزعة استقرار المجتمعات وتقويض الانظمة الديمقراطية،فضلا عن عرقلة الجهود الدولية في مجال الاصلاحات الاقتصادية والسياسية.وجاء انشاء منظمة الشفافية الدولية عام١٩٩٣،وعقدت اتفاقيات دولية كثيرة عكست عالمية ظاهرة الفساد مثل اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد في منظمة الدول الامريكية لعام ١٩٩٧،واتفاقية تأسيس مجموعة الدول المناهضة للفساد ١٩٩٩،وبرتوكول SADC ضد الفساد عام ٢٠٠٠،واتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد ومكافحته ٢٠٠٣،واتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ٢٠٠٦،واعلان مكافحة الفساد في جنوب وشرق أوربا ٢٠٠٥،والاهم في كل ماتقدم توقيع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في ايلول(سبتمبر)٢٠٠٣.وللمزيد من التفاصيل انظر:هيثم كريم صيوان.مصدر سابق.ص٦٤-٦٧,

٨١- لقد احتل العراق المرتبة ١٧٥ من اصل ١٧٨ دولة في قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم عام ٢٠١٠،والمرتبة ١٧ والاخيرة في تسلسل الدول العربية.وقد حقق فقط ١،٥ درجة من مقياس تقرير الفساد الاداري العام المؤلف من ١٠ درجات عام ٢٠١٠. وللمزيد انظر:نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح.مصدر سابق.ص٨٩.ايضا:توبي دودج.مصدر سابق.ص١٢٠-١٢١,

٨٢-هيثم كريم صيوان.مصدر سابق.ص٧٢-٧٥.ايضا:عبد الواحد مشعل.الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا.في كتاب الفساد الاداري،ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.قسم الدراسات القانونية.بيت الحكمة.بغداد.٢٠٠٩.ص١٤-١٦,

٨٣- صباح ياسين.النخب العراقية في مواجهة الاستحقاق،من بناء الدولة الوطنية الى استعادة الدور التاريخي.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٩٥.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.كانون الثاني(يناير)٢٠١٢.ص١٤٦,

٨٤- ميثم الجنابي.مصدر سابق. ص,٩٣

٨٥- علي وتوت. الدولة والمجتمع في العراق المعاصر،سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق١٩٢١-٢٠٠٣.مركز دراسات المشرق العربي.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص,٢٤

٨٦- صلاح النصراوي. العراق والطريق الى المدنية.مصدر سابق .ص,٢١

٨٧- ميثم الجنابي.مصدر سابق.ص٧-٨,

٨٨- حسان محمد شفيق العاني.مصدر سابق.ص,١٩٣

٨٩- صلاح النصراوي.العراق والطريق الى المدنية.مصدر سابق.ص,٢٣

٩٠- نصير نوري محمد.التعددية المجتمعية وسبل انجاز التكامل الوطني.مجلة دراسات عراقية.العدد٢.مصدر سابق.ص٥٣-٥٦,

٩١- تعرف الهوية الثقافية الوطنية على انها اعادة صياغة المشتركات العامة للجماعة الاجتماعية،أو مجمل ثقافاتها،بما ينسجم والمنطق العقائدي والتاريخي لتلك الجماعة،وهذه الهوية لها سمات عامة يجب توافرها لتصبح هوية وطنية اهمها،انها تمثل السمات الجوهرية في ثقافة الجماعة الاجتماعية،وهي ثابتة ونابتة في آن واحد،وتقوم على الانتماء المرتبط بوجود الانسان،ولا يمكن تصورها الا في التعدد .وينطوي مفهوم الهوية لغويا واصطلاحيا على معنى عام مشترك يتعلق بتحديد الماهية(المعنى،والطبيعة،والمكونات ،والخصائص).واذ يجعل ذلك من الهوية في النهاية حدا،وبما يكشف عن معنى المحدود وحقيقته،فستكون هويتي هي ما يكشف عن حقيقتي،ويحدد طبيعتي،بدلالة السمات التي أعرّف بها عن نفسي ومن هو على شاكلتي،مثلما أن هوية الآخر هي ما يكشف عن حقيقته،ويحدد طبيعته،بدلالة السمات التي يعرّف بها عن نفسه ومن هو على شاكلته.وقد أضافت نشأة الكيانات السياسية بعداً سياسيا الى الهوية الاجتماعية بما جعل منها هوية اجتماعية–سياسية في آن واحد،ويرتبط الطابع المركب الاجتماعي السياسي لمفهوم الهوية،منذ وقت مبكر،بمفهوم المواطنة الذي يعني انتماء الانسان الى وطن يتألف من مجتمع معين،واقليم يقيم به،وسلطة تحكمه وتمثله،ومن ثم تمتع هذا الانسان–المواطن،ومن يشاركه في ذلك الانتماء،بهوية مجتمعية–سياسية متماثلة تمنحهم حقوقا محددة،وتحملهم مسؤوليات معينة.وازداد ارتباط المواطنة بالهوية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة،وتعمق الى حد باتت معه الهوية السياسية الوطنية هوية مشتركة تندمج فيها وبفعلها جماعات متنوعة،بالشكل الذي يجعل من الشأن السياسي العام المتعلق بحاضرهم ومستقبلهم شأنا عاماً ومشتركاً بينهم.وهناك منّ يرى ان مفهوم المواطنة يبنى على مفهومي الخطية والاستمرار في تحقيق المساواة والديمقراطية،ولا يتصل بالطبائع المختلفة للمجتمعات ولا بأطرها الثقافية أو الفكرية أو منطلقاتها الدينية،واقترنت تجسيدات المواطنة بحركة نضال انساني من اجل تحقيق العدالة والمساواة والانصاف،أخذت شكل حركات اجتماعية وسياسية،وافرزت تجارب تلك الحركات معان مختلفة للمواطنة فكراً وممارسة.وللمزيد من التفاصيل انظر: اثير ادريس عبد الزهرة.مصدر سابق. ص١٣١.ايضا:علي عباس مراد.إشكالية الهوية في العراق..الأصول والحلول.مجلة المستقبل العربي.العدد٣٩٠.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.اب(اغسطس)٢٠١١.ص٨١–٨٣.ايضا:عبد علي كاظم المعموري.اشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية.في مجموعة مؤلفين.المواطنة والهوية العراقية.مصدر سابق.ص٤٩–٥٠.ايضا:عبد السلام بغدادي.السلم الوطني(المدني)،دراسة اجتماعية سياسية.سلسلة عالم الحكمة.العدد٣٠.بيت الحكمة العراقي.بغداد.٢٠١٢.ص,٩٧

٩٢- علي عباس مراد.مصدر سابق.ص٨٣-٨٤,

٩٣- عبد علي كاظم المعموري.مصدر سابق.ص,٦٦

٩٤- علي عباس مراد.مصدر سابق.ص٨٧-٨٨,

٩٥- مهدي جابر مهدي.مصدر سابق.ص,١٥٥

٩٦- علي عباس مراد.مصدر سابق.ص٩٠-٩١,

٩٧- المصدر نفسه.ص,٩٦

٩٨- رشيد الخيون.المجتمع العراقي- تراث التسامح والتكاره.معهد الدراسات الاستراتيجية.العراق.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص٨-٩,

٩٩- امل هندي الخزعلي.المواطنة،دراسة نظرية وتطبيقية.دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.بغداد.الطبعة الاولى.٢٠١٢.ص١١٤-١١٥,

١٠٠- بدأ الاهتمام بالاثنية منذ اوائل القرن الماضي واصبحت تشكل المحور الذي تدور حوله معظم المناقشات في مجال العلوم الاجتماعية،والحقيقة ان دراسات مفاهيم الاثنية تندرج تحتها الكثير من الصراعات ذات الطبيعة المختلفة،فهناك صراعات قومية،واخرى عنصرية،وثالثة دينية.دون تفريق بين درجات التمايز الاجتماعي بين هذه الجماعات أو التفريق بين الانظمة السياسية التي تحكم هذه الدولة.وقد ذكرت اربعة معايير تحدد هوية جماعة ما حسب رؤية فردريك بارت هي:الارض،والتصور بوجود اصل واحد،واللغة،والدين.نقلا عن: فرهاد ابراهيم.الطائفية والسياسية في العالم العربي،نموذج الشيعة في العراق.مكتبة مدبولي.القاهرة.الطبعة الاولى.١٩٩٦.ص١٦-٢٤,

١٠١- طالب حسين حافظ.العنف السياسي في العراق.مجلة دراسات دولية.العدد٤١.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد. بغداد. تموز (يوليو)٢٠٠٩ . ص٩٩-١٠٠,

١٠٢- مهدي جابر مهدي.مصدر سابق.ص١٤٩-١٥٠,

١٠٣- ياسين سعد البكري.القبيلة في العراق:ديناميتها ودورها السياسي(مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق).مجلة المستقبل العربي.العدد٣٦٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايار(مايو)٢٠٠٩.ص٨٨-٨٩,

١٠٤- خليل مخيف لفتة.الاحزاب الاسلامية العراقية،قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل.دراسات استراتيجية.العدد٧٨.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.بغداد.٢٠٠٥.ص٣٧-٣٨,

١٠٥- ميثم الجنابي.مصدر سابق. ص٩-١٠,

١٠٦- بلقيس محمد جواد.مصدر سابق.ص١٠٠-١٠١,

دراســ
IRAQI ELECTIONS AND ITS INFLUENCE ON THE DEVELOPMENT AND STABILITY

Assistant professor:
Dr. Sattar Jabaar Alaiy

On November 2003, the US Coalition Provisional Authority had announced plans to turn over sovereignty to an Iraqi Interim Government by mid-2004. The actual transfer of sovereignty occurred on 28 June 2004. The interim president installed was Sheikh Ghazi Mashal Ajil al-Yawer, and the interim prime minister was Iyad Allawi.The voting represented the first general elections since the United States-led 2003 invasion on Iraq, and marked an important step in the transition of turning over control of the country from United States occupation forces to the Iraqis themselves.

The elections was seen by some as a victory for democracy in the Middle East, but that opinion was not shared by all, especially as most of the Arab Sunna. Two parties supported by the majority Shi'a (or Shiite) Muslim community between them won the majority of seats, while parties representing the Kurdish community also strongly represented. Parties representing the Sunni Arab community boycotted the elections and some armed Sunni groups threatened Election Day with violence. There were 44 deaths around polling stations in at least 9 separate attacks on Election Day. With a total of some 8.4 million votes cast, a 58% turnout, the Iraqi Electoral Commission considered the elections have taken place without major disruption. Voter turnout ranged from 89% in the Kurdish region of Dahuk to two percent in the Sunni region of Anbar.

A parliamentary election was held in Iraq on 7 March 2010. The election decided the 325 members of the Council of Representatives of Iraq who will elect the Iraqi Prime Minister and President. The election resulted in a partial victory for the Iraqi National Movement, led by former Interim Prime Minister Ayad Allawi, which won a total of 91 seats, making it the largest alliance in the Council. The State of Law Coalition, led by incumbent Prime Minister Nouri Al-Maliki, was the second largest grouping with 89 seats.